



KÖPRÜLÜ KUT.
201
M. ASIM BY.

عاشقانه فریاد کلامی



٢٠١



شرح الامانة العامة

طبعة



قال الله لا يقان كمن منع من القول ثم رزقنا من ان لا نعلم وجوب كونه الفاعل المستقل في الجموع الذي هو جميع اجزائه على فاعل في كل جزء وكذا الامر في
مستقلا في الجموع قلنا لا نعلم انما لا يكون في صورة استغناء بعض الاجزاء وعدم
الاجزاء في كونه المستقل فيه هو الواجب وليس فاعل في نفسه والافعال في اجزاءها لا يكون في صورة استغناء
جميع اجزائه المستقلة ولا يقبل تلك البينة ويلزم منه ظهور صدق القول بما سهرها في هذا القول كمن منع من القول ثم رزقنا من ان لا نعلم وجوب كونه
تلك القصة من جهة وجوب كونه المستقل في الجموع مستقلا بامانة الاجزاء لا ينافي في ظهوره ورواد المستقل المذكور عليها فلا بد من الالتفات الى ما يات رايه المعصوم
او ضمنا به كذا فاعل قال الله في اخر الآية المستقلة هي من انما لا يكون في صورة استغناء بعض اجزائه المستقلة في خاتمة اخرى او ائيل الدليل
عند قوله في قوله من الاله اعلم عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة اخرى مثله في تقدير الدوران يكون
علة الجموع المستقلة على الدور ذلك الجموع المستقلة عنه واحد ويكون له علة مستقلة متداخلة كما في تقدير التنفس فقد تلخص منه
انه ليس بصورة التنفس جرح الجرح وان لم يكن صورة الدوران جرح الجرح المستقل او كمان الخبر علة فكذا علة واللازم منه ان يكون
له علة مستقلة متداخلة وعند هذا اظهر ما اورد في الموضع هنا على بيان جريان ذلك الابرار في تقدير الدوران من ان يلزم
التجرج بل مرجح لكون كل من اجزاء علة لما عداها منها غير متجرج وان ساعد على الموضع الشراري في ذلك المقام **قال** الموضع تلك العلة
لا يمكن ان يكون غيرهما ان اراد ان لا يمكن ان يكون غيرهما فليس ولا يفيد لانه ليس بمؤثر في وان اراد ان لا يمكن ان يكون غيرهما
بمعنى انه كاف في وجوده من غير حاجة الى امر خارج عنه فمما ذكره من التعليل لا بد له عليه وهو ما بعد التامل الصادق كما ظله الموضع
الشراري كما لا يخفى الموضع قد اعترض عليه قول الذي يظهر من مسوقه قد سرر في شرح الواقف ان منع بطلان العينة مستقلا
بالنظر في منع العينة مع قطع النظر عن ان المراد بالعلة ما ذا وتقدر ان لا يخفى ان كون علة الجموع عينة بطحوز ان يكون الجموع
بالعينة المذكور يعني تلك الاجزاء بحيث لا يمتد منها محلا بنفسه بمعنى انه كاف في وجوده من غير حاجة الى امر خارج عنه
سواء اراد بالعلة العلة التامة او المستقلة بالعلة الاول والثاني وحاصل الجواب ان المراد بالعلة الموحدة الكافة في اجزاءها
وتلك لا يمكن ان يكون غيرهما كما ذكره **قال** الموضع لا يشبهه انما وقع اه فانه قلت لا وجه لهذا الكلام لانه انما يقال ان الاجزاء
انما وقع بين كذا وكذا وهذا انما يشبه من عدم الفرق بين كذا وكذا او امثاله ما في مقام توطيع احد الاجزاء في تلك الامر
ذات او حكما فيقطع احد اجزاء الامر بنفس الامر بخلافه ولم يصدر المعترض في هذا المقام شيء يشبه ذلك قلت معنى هذا
الكلام هو ان قلنا والاول في تعليل الجموع بنفسه بطرا في المعترض ان تعليل الجموع بنفسه يترتب بين معنيين تعليله بنفسه بالتوزيع
وتعليله بنفسه بالمراد **قال** المستقلة على الامر في انما زيد المعنى الثاني فاعترض ان تعليله بنفسه بالمعنى الثاني بطلانه مستلزام
فيه ولكن لا يجوز تعليله بنفسه بالمعنى الاول فان بطلانه غير مستلزام ببناء على ان المراد بالعلة المستقلة ما لا يحتاج المعلول الى امر خارج
عنه واما غير فقد كنا اردنا المعنى الاول وحكمتنا عليه بالظلال ونحوه يصدر ان نفع عليه لبرهان بانه يكون الجموع علة جموع
بنفسه ومن الواجب تقديم العلة الموحدة سواء كان واحد او متعدد اعلم معلولها بالوجود ومن المستحيل تقديم الجموع على علة جموع
هذا هو معنى هذا الكلام في هذا المقام فقرر ان ما اورد في الموضع الخلف بقوله لا يخفى عليك ان الكلام ليس بمعنى على بطلان المستقلة
الاخر ما قال وما اجاب الموضع الشراري عن ذلك الابرار بقوله حاشاه عن ذلك الى اخر ما اورد في الموضع الخلف بقوله لا يخفى عليك ان الكلام ليس بمعنى على بطلان المستقلة
الذي نقله عن بعضه بان المراد ان القوم يصدر بقالة في المقام الاخر فاقول انما حقه فانه من لا بد من بينة لعلة انما اشار
لما اورد في الخاتمة المتعلقة بقوله امتناع تقديم الشيء على نفسه وبه جحد امر الباهية وان امكن دفع ذلك الابرار بما لا يخفى عليه
الموضع الشراري وفيه الموضع اي وجه في فرض تعليل الجموع بالمعنى الثاني في تعليل الاجزاء بالاجزاء بطريق الدوران وغيره اقول لا فائدة
منها على ان يذكر جميعا في هذا الكتاب والوجه الشراري قد بدله في دفع تلك الاعتراضات وانت قد عرفت حقيقة الحال في
جميع ذلك والله الهادي الى اقرب المسالك الاول ان يقال من الابرار الباطل انما قال الاول لانه يمكن ان يقال ان الابرار من الاولين

هذا حاصل اعتراض الموضع الشراري في لا بد من بينة لعلة انما اشار الى الموضع

لما قد دفع بتقرير الدليل على ما اشتد اليه سابق فكان الابرار الباطل هو الاول والابرار انت على هذا الدليل **قال** الموضع وجلا لم يكن ذلك وذلك
لانه لا بد من بينة لعلة التامة لم يكن في ارضها ما ينسبها واداء استغناء ذلك المكي عما عدا ذلك الشيء اذ لو لم يكن بينهما ارتباطا ماصلا
لم يتصور تلك العلة التامة ومن البين ان الشيء لا يرتبط بنفسه ضرورة عدم التقارب والاداء الاستغناء يؤد الى ان العلة التامة ذلك
الاعتبار لا نفس الشيء المستقلة في هذه البينة ولوحده على الاستدلال مع امكانه المستقلة بانه ليس كل ما في مقام المنع والستر تامة في مقام الدعوى
الحق الذي لا يخفى عنه في هذا البحث ولوحده على الاستدلال مع امكانه المستقلة بانه ليس كل ما في مقام المنع والستر تامة في مقام الدعوى
والاستدلال كما مر من البينة الشارة فيما سبق فممكن ان يكون الجواب بوجهه منع سندا شارحا ان يمكن ايضا ان يكون الجواب بوجهه
قوله وانت خير فلا يخفى امكانه بانه يكون قوله وانت خير موجبا لكل الجواب المذكور اذا امكن كونه على سند خاص بانه عن ذلك ولا يتوجه عليه
انه يمكن ان يلاحظ الواجب والوجودات الممكنة ويعتبر كلا مجموعا بصورة وحدانية ويجوز عليه بانه ممكن له علة تامة كما فعلت في الممكنة
الصرف في كل ممكن من الممكنات الممكنة ويعتبر كلا مجموعا بصورة وحدانية ويجوز عليه بانه ممكن له علة تامة كما فعلت في الممكنة
ان ذلك المجموع كلا مجموعا عنوان المدخلة ممكن له علة تامة في نفسه لا في غيره ضرورة الاحتياج الى بينة الاخرى ولا خارج عنه اذ لا خارج عنه والحاصل
لذلك الاحاد المتفرقة المتعددة بالاسر وحلولات متعددة في علة تامة في نفسه وتقرر في دفع التفتيش عنها هو ان ذلك المجموع كلا مجموعا عنوان المدخلة
واعتبرت كلا مجموعا كانه مجموع السلاسل في اجزاء تلك السلسلة مما فوق المعلول الاخر الى الواجب ولا يقدم في كونها علة تامة لتلك
الاحاد المتفرقة المذكورة كونهما مجموع السلاسل في اجزاء تلك السلسلة مما فوق المعلول الاخر الى الواجب ولا يقدم في كونها علة تامة لتلك
ذلك المجموع كلا مجموعا كانه مجموع السلاسل في اجزاء تلك السلسلة مما فوق المعلول الاخر الى الواجب ولا يقدم في كونها علة تامة لتلك
ارتفاع الكلا بالكلية بان لا يوجد هو لا شيء من اجزائه اصلا متعابا للنظر في وجوده فيل اقول هذا الكلام مستدرك لا دخلة في الاستدلال
بالاجزاء بان لا يستند وجوده في شيء من اجزائه الا الى الله او الى ما صدر عنه والعلة ما لم يجد وجود المعلول عنها لم يوجد منه امتناع
عدمه حيث لا يمكن ان ينصرف الى الله او الى ما صدر عنه والعلة ما لم يجد وجود المعلول عنها لم يوجد منه امتناع
عدم المجموع والشيء الذي لا يكون جميع تلك الاحاد كذا فيكون خارجا عن المجموع لا لنفسه ولا دخلة فيه كان دليلا تاما فتمل وان
اقول لا يمكن ان الذي يربط في هذا المقام نفي حال ذلك الموجد الجزئي بقية المجموع لا لنفسه ولا دخلة فيه كان دليلا تاما فتمل وان
الذي اوردته في موضع التعليل فهو بالحقيقة كبرى لصغر سبيله للحصول لتعرف حكم جزئي من جزئيات موضوعه على ما تقرر مثله
في اعتياله فظهر ان ذلك الكلام ليس بمستدرك وان له الدخول الكلي في الاستدلال وانه لو طرح من البين ان يكون الباطل لانا
منع قد يكون الاندراج بوجهنا جليلا فيظن الاستدراك وانه من بعض الضعف من الاجزاء او الوجود الظاهر بعد التدبر
بعد استطر **قال** الموضع ما سبق اقول المذكور فيما سبق هو ان الغير الذي يمتنع رفع الجميع بالكلية لو كان دخلا فيه لزم ان يكون
ذلك الاخر واجب فاذا لا بد ان يكون موجودا خارجا عنه والوجود الخارج عنه واجب لذاته وممكن ان يكون
واجبا لذاته سواء كان دخلا او خارجا ونحو الظالم كشوف ان ابطال انتق الامتناع بالغير والوجوب بالغير يمتنع بهذا
المقدور بل لا بد من انضمام قوله المفروض علمه اي عدم الواجب لا عدم الخارج فعند هذا اظهر صحة توجيه الموضع **قال** الموضع لم يمتنع
على حادة الشر المذكور فيما تقدم ان الوجود من الغير في قوة الشرطية بمعنى انه لو وجد ذلك الغير او وجد وجوده لا بالغير فوجوده
ذلك الغير واجبا بانه بمنزلة وضع المقدم فاذا كان وجود كل واحدنا شيئا عن الغير غير منته الا موجود بذاته كان بمنزلة بشرط
غير متناهية وغير منتهية الا وضع مقدم فلا يلزم ان يوجد شيء منها فعلمك بالشامل الصادق والنوحه اللابقي او بكل واحد
منها وكان علة كافية فيه في تحقق هناك سلسل كمن يصر في قوله في موضع اخر **قال** الموضع اعترض عليه قول اذا كان الكلام

في الفاعل المستقل وكان المراد بالجملة تلك الاحاد حيث عندنا منقضى فلا معنى لعلية الفاعل المستقل بالجملة الا العلية الاستقلالية
بكل واحد واحد من تلك الاحاد على ما نهت عليه فيما سبق فليكن هذا في حفظ منكم فانه يندفع في هذا المقام كثير من الشكوك
والشبه والاهام قد عرفت ما فيه وهو منع المصروف الفاعل في الكلا فاعلا في كل شيء ومنع المولى الخلف نفسه كونه العلة التامة
للكاكلة للجزء فليخص من ذلك النوع ما في قوله قد بيناه **قال** المصروف ما يحال الا ان كل منهما محال اقول اذا قطع النظر عنه
محالته كل منهما فيجوز ان يتنضم اليه من متقابلين من وجهين بل من وجوه وقد عرفت نظيره في كون الجزء على نفسه
وعلمه وانه منقضى في نفسه فليخص من المتقابلين ان علمه تعالى محيط بما هو غير متناه كالاعداد والاشكال ونعيم
نعيم الجنان وتشمل جميع الموجودات والمعدومات الممكنة والمنتهية وجميع الكليات والجزئيات على ما فصل في شرح المقاصد
وغيره من الكتب الكلامية فتطويل الكلام في تحقيق علم الله تعالى من هذه الحكما بانه واحد بسيط اجمالي طرف ليس في صور غير الثابتة
حاصلة فيه فلا يجوز فيه رجوع النسب كما فعله المولى الشرازي لرفع النقص الوارد على مذهب المتكلمين كما لا يخفى **قال** المص
الجزء الثاني اه اقول للقول في تقرير البرهان بعد حصول الجملة من عبارات ثلث الاول والثانية ان انطبقت على الاول عند مقابلة
فانقطعت الاول وتناهت ايضا الثانية ان استغرق الاول عند النطق والاستغراق على الاول يلزم كون الناقص
كلا في وجه الثاني انقطاعها الثانية ان استغرق الاول عند النطق والاستغراق على الاول يلزم كون الناقص
عبارتها على الاول يلزم الاول وعلى الثاني يلزم الثالث اما ان يصدق عليها انها قابلة للنطق على الاول او لا يصدق ذلك
وللثاني في حكمه النوع اعترافنا بالبرهان في عبارة رابعة حيث قال فنطبق الجملة من مبداء ما فاة
عنه فاما الاول انقطع اه وعلى عبارة الاستغراق ان الاستغراق ان الاستغراق ان الاستغراق ان الاستغراق ان الاستغراق
ان لا يلزم منه عدم قولها النطق انقطاعها ومنه ان الاستغراق ان الاستغراق ان الاستغراق ان الاستغراق ان الاستغراق
على كل وجه وغيره ولا الثاني بناء على تقرير النطق وحال العقل ولو بالملاحظة الاجمالية فلا يخفى المنع الاول لورده الصريح على انطباق وبناء
في هذا المقام ونظيره ان القول قد قرر في الاستحالة وكذا الثالث ولا الرابع وهو لا يخفى هذا هو مقصود المص
وقرر بتقرير من عنده فقال وعلى هذا النقص الاول من المسئلة الاول بتقرير بورد عليه من الايراد في وجه المص
البارة والتوجهات الركبة التي ارتكبت ان دفع عنه عدة مما بورد عليه وهذا توجيه وجيه لا حاجة فيه الى التفاسفات
هذا التقرير على اسلوب النقاد السابقة انه بعد اسقاط العلول الاخر حصل قد علمت ان العلول والعلول متطابقان
في الواقع بالظان كعلية على معلولها فاما ان زيد مرتب العلول ولا يزيد فعل الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم انطباق
علية على معلولها وقد كان الواجب انطباقها على معلولها وهو ان لا يزيد فعل الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم انطباق
بعد وقاوده هو مثله على المص في مثله **قال** المص فقد يتوهم عدم جريها في قولها هو الحق الصريح وما ذكره في فوط الفساد
في نفس الامر فاذا اخذنا واحدا معينا وجعلناه من تلك الاحاد الغير المتناهية من الجانبين عليه ما لم يعلم
مبداء الفضيلة المتنازلة فريد من عددها مبداء السلسلة متصاعدة فانه من العلوية الزائدة في القطعة العليا كما في العلية في القطعة السفلى وكيف يقول
عقل بان مبداء السلسلة المتنازلة مبداء العلوية الزائدة في القطعة العليا كما في العلية في القطعة السفلى وكيف يقول
عليها هو غلته ما في قوله لا لعلية باخذ في القطعة السفلى وان من خواص الوجوب الذي في **قال** قلت المكا في معلولية مبداء القطعة
ان المراد انه لا يباين كل معلولية علية فاذا كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين يلزم ذلك على الوجه الذي قررناه فافهم
قال المص وليست تشترطه ارادة لو كان هذه المقدمة جلية لم يقتر بخلفه في هذا المص هذا ان حقق مباحث المقصود من حيث
الشرع في مباحث الخاتمة ختمنا الله تعالى بحثها وبغنا المقاصد واستأناها اما اذا كان مقتضاؤه لعلية سبيل

سبيل الرجح ايضا فلا اقول يمكن تقدير الدليل حيث يندفع به هذا الرد وذلك بان يقال انه مع ذلك الرجح لو لم يكن وقوع النقص والرجح
فلا امر في العجز ووقوعه نظر الازالة مع ذلك الرجح ان لم يكن رجحان الطرف المخرج على الطرف الداخل حتى هو رجحان جاز او لو كان
ذلك رجحان الواحد لا يلزم من فرض وقوعه رجحان لكونه فرض ذلك واقعا لم يندفع به وهو رجحان جاز او لو كان
الرجح واقع بمقتضى ذات الممكن على ما هو المفروض لا يندفع به فكون اقتضائه على سبيل الرجحان دون الوجوب كما لا يخفى على من له
ادراك رتبة لان الطرف الواحد لعل المناسب ان يقال ان رجحان الطرف الواحد في كل مرتبة من تلك المراتب او بالنسبة الى الممكن
لا واجب فلا ينافي جواز رجحان الطرف المخرج جواز الرجحان في جواز وقوعه كذلك فتأمل ودفعه بان الكلام في الاولوية
الحاصلة للممكن نظر الازالة وذلك لان الدليل المذكور من قبل قد استلزم الذي فرض فيه نقض الطائفة بالابطال الاثبات المط
وتقرر ان الممكن لا يكون احد طرفيه بل كذا فاما ان يجوز وقوع الطرف المخرج اول جواز وكل منهما بطرف مقدم مثله
فالمط ثابت فاذا كان الكلام في الاولوية الحاصلة فلا مجال لان يقال يجوز ان يكون اقتضاء الذات اياها على سبيل الاولوية
ومع هذا لا يجب صدور هاتين الاقتضاءات فلا يحصل ولا ينافي في رجحان الطرف الواحد في كل مرتبة من تلك المراتب او بالنسبة الى الممكن
المصرد ذلك الدليل المذكور نفع رد على هذا الرد ادفع ان الكلام اذا كان في الاولوية الحاصلة في الدليل المذكور لظهور التناهي بين
حكما اشترتا انه انفا ولا حاجة الى التمام كون الذات علة تامة لها ومبدأ لغيرها اصلا كما لا يخفى فتأمل **قوله** في دلالة على توقف
على كون علاقة الزوم خصوصية الزوم لا يلزم من ذلك ان يكون الذات علة تامة لها ومبدأ لغيرها اصلا كما لا يخفى فتأمل **قوله** في دلالة على توقف
لها وهو متوقف على عدم تلك العلة فاذا كان الامر كذلك فلا بد من بيان ذلك بان يقال ان علة الطرف المخرج اما علة
لترجيح بعضها واما مشتركة عليها فيكون عدم ترجيحها متوقفا على عدم تلك العلة ولو بعد جزمها بنا على ان علة عدم
عدم العلة فنقول الاولوية متوقفة على عدم ترجيح الطرف الاخر لانهما في ذاتها وهو متوقف على انشاء تلك العلة فالاولوية
متوقفة على انشاء تلك العلة وهو المطاها هذا يعني ان يقرر هذا الكلام **قال** المص والادراك حاله مع العلة كحال
بدونها فاه **قلت** حاله بدونها المخرجية قطعنا وهو لا يتصور بدونها الرجحان كما تقر في حاله مع العلة هو الرجحان لان المص
العلية تملح علة الوقوع على ما هو المفروض والوقوع لا يتصور بدونها الرجحان كما تقر في حاله مع العلة هو الرجحان لان المص
فاذا تحققت العلة ولم يتحقق الرجحان في العلول على اصل الرجحانية فلزم ان يكون حاله مع العلة كحال بدونها
وهو المحذور المذكور **قال** المص ووجه دفعه توضحه انه لا شبهة في ان الشيء الواحد لا يكون في زمان واحد قائما وقاعدا
مثلا ولو بالاضافة الى مكانين او عليين وذلك بدليله انه ليس كل وحدة اضافة بشرط التناقض فلو كان كذلك لما
تحقق التناقض في المثال المذكور وبدل ايضا عنه انه ليس كل تناقض اضافة بشرط التناقض فلو كان كذلك لما
التناقض مشروط بوحدة الاضافة معناه ان يكون لازما كليا مشروطا بها اعني كلما انتشت نشت لان اصل مشروطها
اعني ليس كلما انتشت انتشت فاذا ارتفعت لم يكن التناقض لازما كليا بل انفا كما اذ قد يوجد كما في المثال المذكور
وقد لا يوجد كما في المثال المذكور المشهور في نقول وحدة الاضافة الى العلة من قبل ما ليس مشروطا بالتناقض اذ
لو كان كذلك لما تحققت اضافة من المواد التي ارتفعت تلك الوحدة فيها واللازم بطلان تحقق التناقض في بعض مواد
ارتفاعها كما في المثال المذكور وقوله وحدة الاضافة بشرط التناقض موجب باحد وجوه ثلثة الاول خصص الاضافة
بما سوى العلية الثاني ايقاها على الاطلاق ولا يضر ذلك اذ لا يلزم كون مطلق وحدة الاضافة مشروطا كون
جميع جزئياتها او كون كل واحد واحد منها مشروطا فالفرضية ماملة الثالث ان المراد بالتناقض التناقض المصطلح
وكون وحدة الاضافة مشروطا لا بوجوب كونها مشروطا لمطلق التناقض اذ المراد بالتناقض التناقض المصطلح
مستلزم الرفع الاخر في مادة الارتفاع تلك الوحدة وما عدا فيه اعني رجحان كل من الطرفين على الاخر في حالة
واحدة من قبل الاخرين ما يكون احدهما مستلزم الرفع الاخر فيكون متمعا ولو كان ذلك واحد منهما بسبب غير
سبب الاخر وعند هذا في امر الرفع في انشاء الدليل اخر على اصل المصنوع على الوجه الثالث فقال وكيف لا يكون
ما نحن فيه متمعا ولو جاز فاما ان يقع اه هذا فقد ظهر انه ادرج في هذا الكلام لدفع ما يحتاج تلك الاوهام
وجهر بين احدهما انه ليس كل وحدة اضافة بشرط التناقض والثالث انه ليس كل تناقض مشروطا بوحدة الاضافة

وقد جعلها في قول ليس كل اختلاف في المادة دافعا للتناقض بل كلف كل مرتين وظاهر ايضا اننا نقوله واما الغير القوم اه
توجيه قولهم التناقض مشروط بوحدة الاضافة ناظرا الى الوجه الثاني ولا يخفى في المكان توجيهه باحد الوجوه الثلاثة التي هو ظاهر
ايضا اننا نقوله فيمكن تخصيصه الى توجيه قولهم وحدة الاضافة بشرط التناقض ناظرا الى الوجه الاول ولا يخفى في المكان توجيهه بماوجه
به قولهم التناقض مشروط بوحدة الاضافة فبذلك يمكن ان توجيهه باكل من القولين المذكورين فلا تغفل وظاهر ايضا ان في
الكلام نقا ونشرا فلا يستدرك فيه ولا اضطراب كما يتبادر الى الوجه في النظرة الاولى نعم لئلا يقال ان يقول التوجيه يكون وحدة الاضافة
شروطا لطلبه في غاية البعد من كلياتهم والتوجيه بالبقاء على العموم والاطلاق قد رتبته هو نفسه والتوجيه بالترتيب في التناقض
المصطلح لا التناقض مطلقا مع تحوز التناقض المصطلح بدون شرط وهو طاء وده وبطلنا في القول على التوجيه تخصيص الاضافة
بما سوى العلوية ويجوز موضع نظر فليتلوا وانما نحن شريفي في توجيه اطلاق الوقوع او اللاحق وقوع قوله اللاحق والسلب في الامكان
والا لا يتعارض وتجانس شران الوقوع واللاحق وقوع وبدلان عليهما وتلك النسبة تكون مورد الهمما ايضا في مسطرة الاتباع واللاترابع
فكانت بتفسيره هذا انما على ذلك وليس قوله بل قوله بل العلة انما كانت متعددة في الوقوع واللاحق وقوع ما يقتضيه هذا التفسير
بجته كما لا يخفى والاضافة الى العلة اه اقول يمكن ان يقال في الزمان ايضا ليس متعددة في النسبة الثبوتية بل الزمان انما كان متقدرا
في الوقوع واللاحق وقوع فالتناقض باق وتعدده زمان الهمما الوقوع واللاحق وقوع لا يقدح فيه وكذا الحال في المكان والقوة والفعل
فليتأمل **قال** المصنف غير معتبر في كل علة تامة قيل عليه هذا المنع انما هو دخيل في الكلية ولا يضر الحق وهو ظاهر في ذلك لان
العلة التامة فاختار فيه ليست هي العلة الاولى معلول او اقول قد مر جوابا في التعيين خروج عن مفهوم الجزئية فلذا
قالوا لان سائر حيوان وبعض الحيوان ضاحك لا ينبغي كل انسان ضاحك مع ذلك البعض يمكن تعينه على وجه توافق
المق فلا تغفل بل العلة البعد ما ذكره قد ذكره وذلك لان النعيم في المقتضى لا يجتمع قطع النظر عن الغير اقطع الا
بتخصيص قطر بقا المصطلح مسافة من طريقة قد ذكره كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يفهم ههنا سؤال وقوله وبقي ههنا
كلام فو قد ذكرنا اقول قد مر تفصيل الكلام في الجحش في **قال** المصنف لما بطل الشرا اقول هذا القدر لا يفتقر باب اثبات
الصانع بالمسلك الاول فلا تغفل **قوله** اذا كان ترتيب العلل كما فيا فيه في ترتيب لوازمها اقول الظاهر ان لا يكف اذا
لا يلزم من التوقف على الشيء التوقف على لازمه واللازم توقي للآزم على نفسه لتوقفه على الملزوم **قال**
المصنف في نظر لان احتياج المسكاه الذي تخلف في هذا المقام ان ههنا امر ثلاثة الامتياز في المطلق العلة والاحتياج لا خصوص الفاعل وكذا
الاعلام او وجودها فلا يرفع التباين والى في كعدم كناية في وجوده وانما في لفظة افادة الوجود فليتأمل **قال** المصنف
انما امكان وقوع كل طرف لما توقف على رجائه وذلك لان كل من الطرفين ممنوع عند الشاوي كما عرفت قبل
لو كان وضو لم يوجب في زمان تخلفا اخر ودية اقول هو كذلك لا مستندا ههنا الى الذات فالامتناع ذاته ولا يقدح فيه الوسطة
المستند الى الذات فالوجوب اللازم له هو الوجوب الذاتي وان كان بنوع الوصف اذا قدح له فيه اذا كان مستندا الى الذات
وهو عين المذكور في الطبقات من ان قولنا ممنوع ان لعدم يلزم واجبا ان يوجد وقولنا ممنوع ان يوجد يلزم واجبا ان
يوجد وهذا ايضا حل المحش قد ذكره بان يستفسر عن الطرف في المقدمة ولو امتنع طرف ويقال ان اردنا الطرف مع وصف
الوجوب فلا ينبغي ان يقع يلزم ارتفاع التقييس وان اردنا انه من حيث هو فلا ينبغي ان ممنوع ان ينشأ اقول قد تنبأت لما
يندفع به انفا في علة ذلك منكم وامكان عدمه ليس في ان اراده عدمه مطلقا فليس ولا يفيد ان امكان عدمه مطلقا
ليس امكان الى وان اراده عدمه الى في ان امكان عدمه الى في **قال** المصنف في هذا الكلام لا فيه **قال** المصنف في هذا الكلام لا فيه
امكن عدمه امكن كذلك مع اولوية وجوده غير بالبع الى احد الوجوب بالعلية فاما ان يقع دائما ولا يقع اصلا او يقع
تارة ولا يقع اخرى فالاول ان كان بلا نسب يلزم بخرج المخرج وهو بطاوان كان مسكاه عدم ذلك السبب حتى
من العلة التامة فلا يكون ما في علة تامة هو والثاني استلزم بلوغ اولوية الوجود الى احد الوجوب لان الطرفين
الغير الواقع من الممكن ما دام غير واقع بسبب العلة التامة للطرف الاخر ممنوع بالغير ولوية الوجود قد بلغت
حد الوجوب ههنا والثالث عين ما ذكره سيد المحققين قد ذكره **قال** المصنف اذا الوجوب امر بشيء مالا يعبر فيه

السلب فيسلب ولا يفيد ان اراد الوجود في الخارج فمما قد تقررت الوجوب من الامور الاعتبارية وشوائ المعقولات
فيكون في شيوة كشيء بثبوت ذلك الشيء في الذهن ولا يتوقف على ثبوت في الخارج ولا متصادمة لما قرره المتأخرون فاحسن
التامل **قال** المصنف وهو صواب لانه تسلسل بطا كما توجه المولى الخلف لان الوجوب والوجود من الامور الاعتبارية وشوائ
المعقولات بل بناء على انهم قد اعترفوا به ويمكن ان يكون عارضا في العلة بمعنى مع فالبطالون ضروري ومشهور فلا
تغفل **قال** المصنف واعلم ان لم يرد الشيخ الرئيس وغيره من القدماء اه يعنى ان الظاهر كلام القدماء انهم ادعوا تقديم وجوب
الصدق على نفس الصدور ودليلهم لا ينبغي ذلك في الماهي كمال المتأخرين هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام وذكر العلامة الفخاري
في فصول البدايع ان الوجوب السابق للممكن غير متصور اذ لا يسبق بالزمان واللا لا في العدم ولا بالذات والالكان من
جملة العلامة التامة لا معلول الباطل الوجود والوجوب مقارنان معلول علة واحدة ومنشأ الغلط اعتبار احد
المثلا زمين المتأخرين محتاجا في الوجود الا الاخر وليس بمنضايين اذ لا يتوقف في التعقل من طرف الوجود انشئي
فييندر **قال** السيد الفقير الى رحمة ربه القدير محمد بن احمد بن الطرسوسي الخف كان الله لهم لاعلمهم سلفا وخلفا
ههنا اخر ما اردنا به من نيات الفكر الصريح وباب العقل الصريح على رسالة اثبات الواجب وحوادثها بالرفع استار
فتم بما هو موضوع للمقاصد وضبط المعاهد ومنها ما هو تنبيه على مواقع الزلل ومواقع الخلل ومنها ما هو تحقيق للمقام
وتم للمرام فان وجدت نشا فيها وجرة في غير هاهنا وجدته مخالفا ما اعتد او ما عند قلدته فلا تغفل بالرد
والله الموفق والهادي وافق الفراغ من تنويد ههنا الى انشائ الزايع من صغر الخبر للسنة العاشرة من تاشية
العظام والتابعين الفخام اليوم القيام تمت الفراغ من تنويد ههنا هذه النسخة الشريفة
من يد الفقير من اخيه الممتاز بالخط الذي هو النسخ السيد محمد بن محمد المصنف
هذه الرسالة ابن احمد المصنف بطرسوس المصنف الى الملتقى اسمه سقنه
بالنقش في بلاق نمرون في الموضع الذي اسمه اوج
اردي في عين البرد وسبب الاضافة من توابعنا في
عشرة مائة والوف في يوم مفهوم
وهو الشيخ الاسلام
سليم الله
تمت
م

هذا المختصر في القربى في الذرية
شرح الرسالة العنصرية في
الادب وليس هو يوسف القريب
الذي هو المختصر في شرح العقائد
جهد الدين بن أبي من لا مئة الكور
من نا جان

فصل في بيان ما هو المختصر في القربى في الذرية
هذا المختصر في القربى في الذرية
شرح الرسالة العنصرية في
الادب وليس هو يوسف القريب
الذي هو المختصر في شرح العقائد
جهد الدين بن أبي من لا مئة الكور
من نا جان

[illegible]

والجانبية افرانه عناية
لانه اجنب لا يطبق

فقط با قلم
الاعلام
نوعه القلم
نوعه القلم

الحمد لله الذي
جاء بكى و
الهدى
حقيق

والاكتشاف وكل فصل
مؤتمن في شيء. حتى الذي
هو الاو اعتبار

فواتنه
الوصول بالذات والكتاب
الحلم حاتم
الاول واحد الاول
الاول واحد الاول

بعد واحد فالكس
تأخر الامام الافحام
الافحام المستور

الاولاء من قبل عطف
فيلو من قبل الاولاء
فيلو من قبل الاولاء
فيلو من قبل الاولاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
الوجه سدره
عطره انه انعم فانه

عليه السلام وعلية
فليكون واليه على انه وليهم
بالواسطة وهذا الوجه عدم
مستحقته فيكون له فاته

هذا الكتاب
بمطبعة هذا

قوله ولعلها مصفاة
لا صفاء بها من التراب
التي كانت وجه النور
عرا لظهور صفاء النور
وقد عرفت ان صفاء صفاء
بشيء ما لا ينافي بقاءه
قوله وبذلك الف
في قوله الساعات
الساعات باسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِاسْتِغْنَاءِ رَبِّهِمْ
أَحْمَدُ لَوْ قَدَّرَ جَنَابُهُ عَنِ أَنْ يَكُونَ مُتَرَبِّعًا لِكُلِّ
وَارِدٍ وَتَنَزَّ عَنْ أَنْ يُلْقَعَ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ
تَجَرَّتْ أَحْقُولُ وَالْأَفْهَامُ فِي كِبَرِ بَيَانِهِ وَتَمَّتْ
الْأَذْهَانُ وَالْأَوْهَامُ فِي بَيْدِ عَظَمَةِ صِفَاتِهِ
وَنُتِبَ وَجْهُهُ بِذَانِهِ وَظَهَرَتْ لَهُ بِصِفَاتِهِ بَابُ
دَلِّ عَلَى ذَانِهِ بِذَانِهِ وَتَشَدَّدَ بِوَحْدَانِيَّتِهِ نِظَامُ مَفْهُومَاتِهِ
صَلَّى عَلَى جَيْبِكَ الْفَرْدِ لَنَا عَلَى مَا هُوَ بِهِ السَّلَامُ
الْأَبَدِيَّةِ وَهَذَا نَا الْهَامُ وَمَعَ الْكِرَامَةِ السَّرْمَدِيَّةِ
وَالِهَ الْبَهْرَةِ الْأَنْفِيَّةِ وَعِزَّتِهِ الْخَيْرَةِ الْمَاصِيَّةِ

جميع الصفات في العظمة الملائكة
 كما في المثلج وكان صفاته
 صلاتها هارمضو عباد
 على الصانع فصفاة تدبر
 والملائكة الصفات على
 الذات غنم فصفاته دل
 نداء على انه فكل من
قوله الاديبة وجه الاله
قوله السعدية وهو
 لا ابتداء ولا انشائها

الاصفيا، **وبعد** فلهذا وانتم ريفة كافية. ولكما
 لطيفة وافيه. في كل ساله اثبات الوجه المشتملة
 على الوقايح في تحقيق اعلى المطالب لولا المحقق والاصل
 المدقق وافضل المتأخرين. وأكمل المجتهد جلال
 الله والبرهان والودائع العرفية في الله. الحاقص الاما
 والاعمال كسما انكم لا ولا الالباب متوكلا على المكون
 الوهاب. وجعلنا هدية لحفل من كان على اسرار
 احضان بروج قوانين العلوم والفضائل. **وهو**
 الايات العظيمة. **والكل** وناصب كل ربات المكون **والكل**
 جالس وساجد الغر والاقبال. حارس طريق الانفا
 بالفضل والافضال. **ناظم** نظام الامور في عالم عالم
 نظام بيان الدولة الرفيعة. **وتابع** مدارج احسن الميعة
قوت ترف بتقيل سدة السيرة شفاء الاعالي

محكمة ملكي احمد علي يوسف علي ابطال الدور والاسم والاخرى
وانما قال ابطال الدور والاسم والاخرى
لان المقصود ان احد المسلمين
يحتاج اليه في الوقت عينه
فقدرة في الاذن في وقتها
لما اراد اخذ قدره اولاً
فقدرة في الاذن في وقتها
لما اراد اخذ قدره اولاً
فقدرة في الاذن في وقتها
لما اراد اخذ قدره اولاً

[illegible]

إلى بيان الدور والسير في تلك الأقسام التي هي مقصود بيان المسلكية ولما كان الثاني بسط رأينا أن تقدم فنقول المقصود
 في بيان الدور والسير في تلك الأقسام التي هي مقصود بيان المسلكية ولما كان الثاني بسط رأينا أن تقدم فنقول المقصود
 في بيان الدور والسير في تلك الأقسام التي هي مقصود بيان المسلكية ولما كان الثاني بسط رأينا أن تقدم فنقول المقصود

[illegible]

المسلمين ولما كان الثاني ايسر رأينا ان نقدم فنقول المقصد الاول في المسلك الاول من

مورد من الكتاب فلا بد في
المقصود من الاول واحد
لأنه

٧

قوله
كله الاول يعني
المقصود بهما
فالاول الاستيفاء
المقصود بهما
كونهما
لا يقتضي
كلامه ثم الظاهر
لا يقتضي
العكس

ما اتمم
ما اتمم

[illegible]

المعاشية من حيث هي فلا يلزم للملكية علم بوجود
 مغايرة له ولا يضر تجوز ان يعلم ان احدهما هو الوجود
 مشهور بالذات واما ان يخرى اصل الى الوجود
 وان يقع الطرف الرابع بهذا الزمان الغير الوصل
 الى الوجود ولا يلزم الترتيب بل من محض فضلا
 عن ترتيب المرجوع بل يلزم ترتيب الرابع ولا
 فيه في لا يلزم للملكية الوجود علم مغايرة له فضلا
 عن الوجود ولا بد لتلقي هذين الاصلين في دليل

[illegible]

وجودها يكون وجود الحق في لوازمها
ذلك الامر الام لا بد لشيء هذا الاصل اليه
في دليل وجود البراهمة غير مسموعة وبشيء ما يكون
نفعاً في هذا المقام **قوله** وجند قال في كاسية
الرحمة الدور والتسلسل فانه الترتيب جار على
التقدير كما لا يخفى وكذا ابطال استقراء الترتيب
والايم او عليه بان يجوز ان يكون ما فوق العمل
الاخر على استقراء غير متناهية في الارتفاع

[illegible]

الاله المجد بالعلل المستقلة
 المستقلة بالثانية بنفس الاله
 المستقلة الاولى من غير الاله
 المجلد لا يفسد ولا يفسد
 صفة الله لا يتحقق في
 في بعض الصفات على الارادة
 صفة الله على الارادة
 محال

فوق قاعه ميكيا نيكو ايجاي
لاميكو دالته عليه من

والا فالله اعلم
بما نزلنا به
الكتاب

[illegible]

وانما كان الاول والآخر مختصاً بالمرء
لأنه يحصل توقف التأسيس على ثبوت
الواجب بناء على ذلك التأسيس ووضوح
الدور لا يتوقف الدور على ثبوت الواجب
فمنه يلزم من اثبات الواجب الكسرة
سواء كان حتمياً أم لا

الحق سبحانه وتعالى

المستعمل في بعض
الأمراض

علا والمشي فانه
اذا استس منه فهو
الايضا لا يمشي

فمن عبد الله ولا يذم الباطل

وای خدایا
ای که باری و الهی و علی کل القدر
سعاد و السوء

مخلوق بالابرار ۱۶۰

وَأَمَّا كَذَلِكَ فَقَدْ بَيَّنَّا
جَمِيعَ الْأُمُورِ الَّتِي أَرَادَ
وَبَرَدَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ
أَدَاتِهَا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لازم قلما
 بكونه مئة لثا
 اطرار واحدنا وبعد جلال الامر
 لازم قلما
 بكونه مئة لثا
 اطرار واحدنا وبعد جلال الامر

الآيات في سورة البقرة
 واجبة بان وعد بها تمام
 من وجه الدين في التتم
 او فصول في الدور

كبرياءه لا ياب
 ايضا النفس بالوصية
 بعد الاثر ان يطا العبد
 في القدر الكمال
 في الدليل

والله اعلم
لا احاط به
بل كيف ما
الرفع مع
والله اعلم

بنو جلال الدين
 قاضى بنو جلال الدين

بمعلق الايقاع او الانتزاع بالجزء الاخر منها
وهو الوقوع او الالاتوقوع فكل واحد منهما
المعلومات عيناً للتحقق مشروطة بتعلق
الايقاع او الانتزاع فاذا تحقق تلك الامور الاربع
كلها ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كون
اجزائها موجودة وشيئا ما يمتنع في هذا
الكلام **قوله** ولا سكرانه ممكنة قال في الحاشية قبل
كون كل مركب ممكنا مستلزما لكون المركبات
كالمركب من الضدين ممكنا واجيب عنه نارة
بتخصيص المركب بالموجود ووافر بالمفارقة الى
الاجزاء وحيث منع انه شيئا من المركب المنع
مفارقة الاجزاء لم يمنع انه كل تحقق ذلك للمركب
الاستثنائي تحققت اجزائه اذ الحاصل جازا

من الحكم ان يكون له وجود
جميع اجزائه الى الوجود ولم يوجد
الشيء باذنه كان يعنى اجزاءه
موقفا على امر لم يوجد فيها
معي على نفسه

ان تحقق المركب الاستثنائي
بذاته

وهو كقول المركب
بذاته

انه يستلزم الخال انتهى كلامه وفيه الحكم بامكانه
جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكانه
كل مركب ولا يستلزمه فكيف يتجه هناك هذا
السؤال فانه قبل قد حكم بانه كل محتاج ممكن
ونتيجة عليه انه كل مركب محتاج وكل محتاج
ممكن فكل مركب ممكن فيلزم انه يكون المركب المستثنى
ايضا كذلك قلنا فاجاب عن ليس على ما ينبغي اذ
لا وجه في مقابلة تخصيص المركب باحد الوجوه
المذكورين بل يجب تخصيص المحتاج وايضا ليس
من التخصيص بجيد اما الاول فلا لانه لا فرق بين المركب
الموجود والعدم في ذلك لانه الاحتياج لا يفرق
مطلقا اس في اي وصف كان يقتضى انه لا يكون اذ
كافية فيه ولا يقتضيه من حيث هو اقتضا

فانه المحتاج كونه حيا
او سوا ذلك لا يمتنع
ان كان المركب المستثنى
انما المقصود بتخصيص
المركب بالوجود
فانه ليس في ذلك

في الحكم على ما
في قوله لا شك
ان المركب المستثنى
لا يحتاج الى دليل
في قوله لا شك
ان المركب المستثنى
لا يحتاج الى دليل

فان قيل قد حكم
بانه كل محتاج ممكن
فكل مركب محتاج
ممكن فكل مركب
ممكن فيلزم انه
يكون المركب المستثنى
ايضا كذلك قلنا
فاجاب عن ليس على
ما ينبغي اذ لا وجه
في مقابلة تخصيص
المركب باحد الوجوه
المذكورين بل يجب
تخصيص المحتاج
وايضا ليس من
التخصيص بجيد

فان قيل قد حكم
بانه كل محتاج ممكن
فكل مركب محتاج
ممكن فكل مركب
ممكن فيلزم انه
يكون المركب المستثنى
ايضا كذلك قلنا
فاجاب عن ليس على
ما ينبغي اذ لا وجه
في مقابلة تخصيص
المركب باحد الوجوه
المذكورين بل يجب
تخصيص المحتاج
وايضا ليس من
التخصيص بجيد

فان قيل قد حكم
بانه كل محتاج ممكن
فكل مركب محتاج
ممكن فكل مركب
ممكن فيلزم انه
يكون المركب المستثنى
ايضا كذلك قلنا
فاجاب عن ليس على
ما ينبغي اذ لا وجه
في مقابلة تخصيص
المركب باحد الوجوه
المذكورين بل يجب
تخصيص المحتاج
وايضا ليس من
التخصيص بجيد

ط
انما لا نقول ان هذا الوجود المكنى بغيره لا يكون له وجودها ولو متفرقة
لاننا نقول ان كان كل واحد من احد السلسلة موجوداً ولو في وقت ما يكون جميع
تلك الافراد من حيث لا يشك عنها شيء موجوداً ولو متفرقة فنقول لا بد لتلك
الافراد الموجودات من علة لانها موجودات مكنية وكل موجود ممكن لا بد له من علة
لاننا ليس لتلك الافراد وجود لانها ليست محتملة في الوجود فلا يحتاج الى علة
بل لا وجود الا لكل واحد واحد وانما نقول تلك الافراد وان لم تكن موجودة بجمعة
فلا شك في وجودها متفرقة بل لا معنى لوجود كل واحد من احد السلسلة في وقت
غير وقت وجود الاخر الا وجود تلك الافراد متفرقة وهو بين ولا شك ان جميع
اتحاد وجود المكنى متوقف على العلة فيكون وجود تلك الاتحاد على هذا النحو يحتاج
الى علة فنقول علة اما نفسه او جزوه الى اخر الدليل قاطع زائد

وهو يستلزم مكانه اللازم بالعين اليه اغنى ذات
المترىم لا مكانه اللازم بالعين اليه ذاته ولا
يتوهم انه هذا قول بالمكان بالغير فانه ذكرنا
بجعله الغير كيت يتوهم فيه نسبة ذاته اليه
الطرف من مكني فيه مكانه بالعين اليه الغير
لا مكانه فذاته بسبب الغير تارة ما بينهما
اشتر كلامه قوله والمحتاج خصوصاً الى المكمل
لابد ان يقيد بان يكون الاقرب الى الاستد
الى الذات والا فلا ينافى الوجوب الذاتية اذ
اعتبار الواسطة المستند الى الذات لذاتها
لا يفتقر فذلك كما قيل وايضا كلامه يدل على
انما يحتاج الى الكمال او الى المكان وفيه تارة
تدبر واهم انه اليه معنى طه ان يكون علة لاد

قوله وفيه ما فيه الذي يظهر من هذه الكلمة التي جازها المكنى لم يلزم ان يكون الشيء الذي
احتاج اليه كماله فافت كلف كونه ان يكون اولاً بالمكان ويدل على ما ذكرنا
قوله مطلقاً في هذا لا يندفع ذلك تحقيقاً من الامكان تشكيكاً بالشرع والضعف
اولاً ولو لم يوجد ما كان لا يخفى

انما لا نقول ان هذا الوجود المكنى بغيره لا يكون له وجودها ولو متفرقة
لاننا نقول ان كان كل واحد من احد السلسلة موجوداً ولو في وقت ما يكون جميع
تلك الافراد من حيث لا يشك عنها شيء موجوداً ولو متفرقة فنقول لا بد لتلك
الافراد الموجودات من علة لانها موجودات مكنية وكل موجود ممكن لا بد له من علة
لاننا ليس لتلك الافراد وجود لانها ليست محتملة في الوجود فلا يحتاج الى علة
بل لا وجود الا لكل واحد واحد وانما نقول تلك الافراد وان لم تكن موجودة بجمعة
فلا شك في وجودها متفرقة بل لا معنى لوجود كل واحد من احد السلسلة في وقت
غير وقت وجود الاخر الا وجود تلك الافراد متفرقة وهو بين ولا شك ان جميع
اتحاد وجود المكنى متوقف على العلة فيكون وجود تلك الاتحاد على هذا النحو يحتاج
الى علة فنقول علة اما نفسه او جزوه الى اخر الدليل قاطع زائد

قوله قيل لا ينافى لان في اثبات العلة لانه لا ينافى الذي هو جزوه الكمال
الداخل والخارج واجب على الكمال الا في المطلقة اعم من ان يكون في العلة
اولاً والا فلا ينافى في المذكورة ايضاً احد ما فيه اثبات المطلوب فاهم

للدوت علة البقاء فيكون المكنات موجودة
بجمعة الا فيجز ان لا يكون مؤثر المؤثر مع حلول
المؤثر المتأثر من مؤثره وهكذا انما يلزم اجتماع
المكنات الموجودة في الوجود وتأثير قوله فعمله اما
نفس الجوة او جزوه او امر خارج عنه لا بد ان يتوهم
الامر الخارج اعم من خارج تمام ومن المكمل من
الداخل والخارج لانه لا يخلو احدهما عن الآخر
بالممكنات الصغرى والكبرى المذكورة ان كان ذلك
فالممكنات المطلقة لانه ليس بداخل فعمله المكنات
قيل لا يخفى عليك ان احتياج جميع السلسلة
من حيث ليس لاعدادها بعض لوكا في الجاه
وجود غير المكنات الاربعة ووجودها
واما اذا كان المكان ووجوده غير المكنات

انهم النفس والبدن
بين الطرفين
في من ان المكمل داخل
في الداخل والاحتياج
فانما منع الاحتياج
الاحتياج من غير الاحتياج
في الدارين

ان في الوجود من غير علة
العلمة جميع فليس عليه
عند وجوده من غير علة
قوله فلو كان علة البقاء
موجوداً ولو كان علة البقاء
غيره لكانت علة البقاء
بجمعة الا فيجز ان لا يكون مؤثر المؤثر مع حلول
المؤثر المتأثر من مؤثره وهكذا انما يلزم اجتماع
المكنات الموجودة في الوجود وتأثير قوله فعمله اما
نفس الجوة او جزوه او امر خارج عنه لا بد ان يتوهم
الامر الخارج اعم من خارج تمام ومن المكمل من
الداخل والخارج لانه لا يخلو احدهما عن الآخر
بالممكنات الصغرى والكبرى المذكورة ان كان ذلك
فالممكنات المطلقة لانه ليس بداخل فعمله المكنات
قيل لا يخفى عليك ان احتياج جميع السلسلة
من حيث ليس لاعدادها بعض لوكا في الجاه
وجود غير المكنات الاربعة ووجودها
واما اذا كان المكان ووجوده غير المكنات

انهم النفس والبدن
بين الطرفين
في من ان المكمل داخل
في الداخل والاحتياج
فانما منع الاحتياج
الاحتياج من غير الاحتياج
في الدارين

[illegible]

السلسلة
قدم النفس وقابلها
ممكن كناية الى العقل فاجاب قائل
السلسلة ولم يوزر بما فيها من
لا فرق بين الجبيلين بل بالاول
هو قدم بين الجبيلين بالثاني
لا ينجح الى خارج وانما ينجح الى
خارج فيتحقق المولى ان لا يرب
خارج في جميع الثاني طرف للسلسلة
ان في كل جميع وقابل الجميع
لا يرا على تقطيع لا يرا معدا ان فلا
ليسوا بالسلسلة ولا يرا معدا ان فلا
تقطع بل لا يرا معدا ان فلا
لا ينجح على ولا يرا معدا ان فلا
خاسر ان يرب الى الدليل ومنه كوزيم
ساقاه كثير فيظهره واسباب الحق
وكلام خاص زاده وطه الحق مراد
مع عدم الفرق والحق وكذا اجاب
بيان الفرق فلا عقل كذا اعيد
عبد الرضا

برون احتياجه الى ما يحصل ذلك الجميع بل
 حكوا بان لا بد من محصل يفيد له الحصول ولا يكتفي
 في حصول ذلك الجميع حصول بعضها من بعض على الوجه
 المفروض مع عدم ظهور الفرق بين الجليين والمحصي
 انه كل واحد من هذين الجليين مركب من امور
 حاصله غير متناهية فكذلك بانه حصولات الامور الغير
 المتناهية كافية في حصول احد الجليين اعني جميع
 العلوم النظرية الغير المتناهية وغير كافية في
 حصول الاخر الذي هو جميع الممكنات المتسلسلة
 الى غير النهاية كقولهم وكذا القول بانه جميع الامور
 المركبة من الممكنات للتسلسل الى غير النهاية مجتمعة
 في الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على كونه كل واحد
 منها مؤثرا كافيا فيما بعده سواء للعلوم الاخر

[illegible]

والاول اهل حرره وجوب عدم العلة على المعلوم واسماع مقدم الشئ على نفسه مسمى

ان علة المجموع ليست نفس المجموع اذ لو كان علة نفس المجموع لم تقدم نفس المجموع على نفس المجموع لان علة المجموع متقدمة على نفس المجموع لكن الشئ لا يعلل نفسه فكذا المعلوم فلا يكون المجموع ولا شئ منه نفس المجموع يتقدم على نفس المجموع ينتج علة المجموع ليست نفس المجموع وقوله حرره اياه ونبه الكبري فانهم

فرضا يطلب موحدا اقاد الوجود بخلاف
جميع العلوم النظرية المذكورة فانها غير متحدة في
الوجود فلا يكون ذلك اجماع متصفا بالوجود
فما يطلب كاسبا مفيدا للوجود وبذلك يقال
اللازم منه امكان اقامة الدليل على عدم كونه
جميع العلوم نظرية بحيث لا يتوقف على البطار
شئ من الدور والنس كاثبات الواجب
وهذا لا ينافي في تحقق طريق يتوقف عليه
كما في اخي فيه والمقرر في كتب المنطق هو هذا
الطريق لا الطريق الاول وكل ما في فيه وغاية
ما في الباب يلزم منه الطريق فيه ايضا وعدم
تفرصه الا لحرره من الامر في ذلك سلك قائل
وله واقناع تقدم الشئ على نفسه قد يقال ان

بانه يقال بكونه كونه
هنا كونه جميع العلوم
النظرية امر متصفا
فلا يبين كاسبا
بوجوده او خبره او فاقه
عنه والاول لا يخلو
فما يطلب كاسبا
والكاسب الخارج عن
جميع العلوم النظرية
بغير علم كونه
نظرية وعملية
وكونه كونه وعملية
اعراض العقل لشيئ
على المنطق فلا يرد
بل نقض او ما تقدم
عبد الرحمن

ان اراد تقدم الشئ على نفسه وانا واعتبارا
معافى ومعه م بناء على جواز التفسير باعتبار
وان اراد تقدم الشئ على نفسه وانا فقط
فامتناعه م جواز ان يكون الشئ باعتبار
علة نفسه باعتبار آخ ولا بد لغيره من دليل
ويؤيد جواز كونه شئ علة نفسه من الزمان
باعتبار كونه كاسبا للتفصيل بين كونه كاسبا
لما هو المشهور في جواز كونه كاسبا للمراد
في الترتيب المذكور مما هو كذلك وانا واعتبارا
في الدوروم وابطال الدائم كلاهما ظاهر قلت
ينقل المنع في الاما من كونه من ان المجموع والخارج
عن جميع الممكنة واجب لذاته لانه المجموع والخارج
عنهما على ذلك التفسير بحيث ان يكون هو مجموع الممكنة

فانما يكون الشئ كاسبا
عنه لخصه لا ان الشئ كاسبا
لحق وقوله كاسبا هو الذي
ضعف بناء على ما حققناه
بما لا يصلح على الجمل الذي
متعدد فلا يجوز ان يكون
واحق فلا يجوز ان يكون
والنفس في الجمل الذي
منه مسمى على نفسه من حيث
انها مسمى على نفسه من حيث
لما اذا كانت كاسبا
وقلت ان الشئ كاسبا
فما يطلب كاسبا
مع ملاحظة كونه كاسبا
لازم على الكلام

فانما يكون الشئ كاسبا
عنه لخصه لا ان الشئ كاسبا
لحق وقوله كاسبا هو الذي
ضعف بناء على ما حققناه
بما لا يصلح على الجمل الذي
متعدد فلا يجوز ان يكون
واحق فلا يجوز ان يكون
والنفس في الجمل الذي
منه مسمى على نفسه من حيث
انها مسمى على نفسه من حيث
لما اذا كانت كاسبا
وقلت ان الشئ كاسبا
فما يطلب كاسبا
مع ملاحظة كونه كاسبا
لازم على الكلام

فانما يكون الشئ كاسبا
عنه لخصه لا ان الشئ كاسبا
لحق وقوله كاسبا هو الذي
ضعف بناء على ما حققناه
بما لا يصلح على الجمل الذي
متعدد فلا يجوز ان يكون
واحق فلا يجوز ان يكون
والنفس في الجمل الذي
منه مسمى على نفسه من حيث
انها مسمى على نفسه من حيث
لما اذا كانت كاسبا
وقلت ان الشئ كاسبا
فما يطلب كاسبا
مع ملاحظة كونه كاسبا
لازم على الكلام

اقول انت جيبه بان كلام الهند قد لا يدل الاعيان المركب انما هي واحد
باعتبار الهيئة اى الاشياء المتعددة لا يقصر واحد الا اذا اعتبرت الهيئة فيها
وهو لا ينافي القول بعدم وجود الهيئة في السلسلة المذكورة الا اذا قيل بوجود
السلسلة والعدد لم يتغير به ولا هو لازم من تقرير البرهان في كنهه فلا يتناقض
في كلامه لا يقال اذا لم يكن ثلاث السلسلة موجودة واحد واحد غير كل واحد من
اخره فلا يحتاج الى علة فلا يسمي الدليل لانا نقول لا دخل في الاحتجاج الى
علة للوحدة بل كان الموجود الواحد محتاج الى علة كذلك الموجود
المتعدد محتاج الى علة توجد لها
وسيصح المص بذا عن قرب
فان رآه

بجزر صومال للكراب افستر كلامه ولا اخفاء

مقتضی الامر و فی الامور لملاذکره و سام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

بل يوجب، بل هو، الامام بعلس ما هو صحيح

و نه از آن کانه واقعا هر نامی مقام است

ما فيه وقيل انه اريد هذا السؤال ههنا

انہ کے ذریعہ سے مسندِ امام جہاںگیر

[illegible]

٢٠ من تقدم العلم النافذة انما يتصور مع

مشتد على الحامية والصعوبة اذ الحامية في سنة العروة

المركب المذكور لا يستعمل عادة في علاج...

لا تصنع في ذلك الحار مونا مونا مونا

بجاءه من كل ناحية مطلق الحرب محالاً صحى

من الحاجه والصوره لا يكون نفعا والسر فيه

اخذت مع غيرها كان هذا المجموع مضافا

صورت اولاً قوله اذ لا ظار به عنه فحذفنا

عليه السلام
الشيخ محمد بن أحمد

وأيضا العلة انما مجموع احوالها متقدم ولا يلزم منه تقدم المجموع فان جميع اجزاء الشيء غير متقدم عليه بل هو عينه مع ان كلامها متقدم عليه متى

[illegible]

نحن في هذا الحكم بحسب مشهور لكنه هنا في مقام الهند
 ثم اعلم ان الهند ليس على ما ينبغي اذ دعوى لزوم
 تقدم الشيء على نفسه ليست مبنية على ما مضى
 حتى يجبر متقابل على انما عليه وكل على كذا
 يتقدم على معلولها لا العلية بل الغنى المعنى
 الفاء التي هي للتقريب فلا بد من الحكم فيه او
 فيها معا ولو كان منشاء وجوب تقدم العلة
 التامة على المعلول ما ذكر من ان كل جزء
 منها يتقدم عليه لزوم ان يتقدم المعلول المركب
 ايضا على نفسه لان كل جزء منه يتقدم عليه كما
 ذكرنا وهذا اعطاه لا ينبغي على ما ادنى تأمل
 فضلا عن الحكم **قوله** انما يلزم لو كان علة تامة
 لكل من هذا وان وقع في مقام الهند لكنه ليس

و همچنین کلام
ما ذکرنا

[illegible]

فقد بدوا يكيدون تدققا

فيلزم هذا ان يكون ما قبل المعلول الاخير على المجموع وهو معلول لما قبله مرتبة واحدة وهكذا لان لو كان ما قبل المعلول الاخير على مجموعة للسلسلة لم يكن
مستقلا بالتاثير حقيقة لكان على نفسه قطعاً وعرض على هذا الجواب انه لو لم ان يكون فاعلى المجموع بالاستقلال فاعلا لاجل ذلك لزم في حيز بين اجزائه ترتيب زمني كالسلسلة

لا ينفك عليك ان المجد لم يافد فاعمل
المجتمع فيه الاستقلال بالنسبة الى كل من الاطراف
على ان لا ينفك على المجتمع فالاستقلال المعلوم الا اليه
او الى ما ينفك عنه فلهذا لم ينفك عن ما ينفك
الى غير النهاية
الى السلك المجتهد
سلك

دليل على تبيين
 ما قيل بالحق اقول انك اقول
 على كلامك اقول دليل قاطع
 لا يلو كما اقول دليل قاطع
 من غير امر غير
 دليل على تبيين

تنبه على نفسك
منذ اوجبت النظر
فوق عينك ان تبين اخر
اما هو ليدركها
المشاهدة اليك تذكر
ويكون في الدليل المذكور
في الكتاب

فوق العين المذكور
انما هو الذي لا يتغير
جبل الى الله العفو المستقل
الغافل
دونه وجوه كبريا
للكمال على كل شيء
لا تدركها من مستدركا ادراج
هي طم لا تجازي الالهية

[illegible]

منه على ما
السيد العبد
في تاريخ الكواكب
أظهر من أن
عطف على قوله وبذا
عبد الرحمن

اما تقدم المعلول على علته او خلف المعلول عن علته المستقلة او لا يتحدد من ان فاعل المجموع لا استقلال كان موجودا عند وجود الجزاء الاول والا وعلى الاول يلزم تخلف الجزاء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزاء الاول على وجود علته وايضا لو فرضنا علة اشياء دخلتها معلول علة اخرى مستقلة يكون مجموع العلة الثالث علة للمجموع المعلولات مع انه ليس بعلة لشيء من تلك المعلولات الثلاثة ضرورة لاستقلال كل منها الى واحدة فقط من تلك العلة

فصل في بيان حكمه
ومن اقرضنا از حده كل واحد من
الوجوه والنفوس ان
والادوات
قوله
انما هو على احد الضيقين
والفرق ان صار عن يمين او يسار
تكونا بمنتهى بالليل
في جواب مثله لان
لاستلان على يد الكفة
ان لم ينزل بالليل ليد
فقد ذكر

بهم باسقطه بالتأثير فيها لا يستند على السلسلة
 الا الله او الى ما صدر عنه ولا سلك ان يمكن فيكون
 صادرا عن نفسه فيكون على نفس قطعا وايضا
 يكون جسيما السلسلة الغير المتناهية التي

به ما قبل ما قبل المعلوم الاخر صادرة عنه بل
 يكون كل من تلك السبل صادرة عما بعدها
 والمستند الى المستند اليه التي مستند الى فكر
 الشيء فيلزم كونه الشيء على نفسه بعد تلك
 السبل وفيه كنه يستطاع عليه قول

ان قيل وما هذا يعني
 الجواب ما قبل ما قبل
 المستند

والاعتراف على هذا الجواب الخ هذا الاعتراف هو الجواب
معاصرة في المقدمة الثالثة بانه فاعل الجوع
بالاعتراف فاعل لكل جزء كذا لكل تكونها مضمونة
بدليل في الجواب **قد** لو فرضنا ثمة اشياء وكذا

صلى الله عليه وسلم
مستحق الثمن والدية
والثقة الضمنية
والثقة المكتسبة
الثمن والدية
التي هي في كل حال
بما هو مستحق له من
الثمن والدية

هذا هو المستحق
للموت والدية

واجب عن الاول بان النقص عن الفاعل المستقل بهذا المعنى غير متحقق اذ لم يعتبر فيه اجتماع جميع ما لا بد منه في الثانيه والتمتع هو النقص عن الفاعل لجميع عما ان ~~في~~ المراد يكون فاعل نظر بالاستقلال فاعلا لكل جزء ذلك ان يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لانه بعينه يكون فاعلا لكل جزء

قوله
قد انزلنا نوحا من قبله
اقول سمعنا واطعنا عليه
اجروا اوصيائكم على ما نقله
صالحا عن النبي
العلامة قدس سره
في النظم التي تضمنت
من حيث قال في هذا
كتابي الخ

فوضوا
 يعين بزم في صلح محمدي
 كذا تسمية اساء ادبوا
 يلحق على اثنين انضوا
 فوضوا و اعلم انه الفوض
 جائز في الفوض فتم
 من الدنيا
 في الكلام ما بعده من
 على ان في الكلام في
 فوضوا في كل واحد على
 واكثر يكونان على كل
 انما
 في كل واحد على
 وفي كل واحد على
 وكذا لا يتم ما سبق في الاستدلال
 من ان بزم يكون محمدي
 نفس واعلم

اسما قبل العلو (الاجنه)
 وفيما قبل ما قبله وهكذا
 فكل سلسله على ما قبله
 بواجدا ومن سبله من
 السلسله التي قوته بواجدا
 فيما فوق قوته من الواجدا

الحال لو فرضنا شيئين كحل واحد منهما معلوم
لعدا ارضي **الحق قوله** انه لا يكون فاعل خارجا
عن فاعل الكل فبما انه لا يتم في ما ذكر من انه
لو كان ما قبل المعلوم الاخر علة موجبة للسلسل
بما يستفاد بالتأثير فيما حقيقة لكان
علة لفظة قطعا وذلك لان ما قبل المعلوم الاخر
علة موجبة للسلسلة بما يستفاد بالتأثير
فيما يعني انه فاعل كل جزء لا يكون خارجا عما قبل
المعلوم الاخير لانه بعينه يكون فاعلا لكل
جزء ولا يلزم منه الا انه يكون فاعلا لما قبل
المعلوم الاخير ليست بخارج عنه ويكون
انه يكون داخل فيه وهو ما قبل بمبرية وحق
وهكذا ولا يلزم منه كون النسخ علة لفظة اصلا

این بیان عدم تمام شدن
 مایه و غیر آن
 فاعل کل و مفعول آن
 مایه و غیر آن
 مایه و غیر آن
 مایه و غیر آن

على الفخر لو خبا الشئ
علة لذلك الشئ وان
اشيئ فليس هو
فقتل به كلام
هنا وكلام من
البرهان في افلا
مستصفا

والله اعلم
بما في
القلوب
والنوايا
والله اعلم
بما في
القلوب
والنوايا
والله اعلم
بما في
القلوب
والنوايا

اصلا وايضا يلزم انه لا يستند المعلول الى ما
هو خارج عن فعل الكل بالاستقلال على ما
هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز ان يستند اليه
ما خرج عنه اذا كان صادرا عنه حيث قال
فيما سبق بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه
او الى ما صدر عنه فينه ما ترفع به تقول
انه الكلام السابق بظاهر يدل على ان المعلول
لا يستند الا الى الفعل المستقل او الى ما خرج
عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان
المعلول لا يستند الا اليه او الى جزئه فاقول
فيه ما فيه من او لم انه اجواب الاول هو باخي
السؤال الاول ومنه بطلان الدائم وهو التحفظ
عن الفعل المستقل بمعنى المذكور وان اجواب الثاني

حَقِيقَةً قَالَ إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي
خَارِجِهَا شَيْءٌ مِنَ الْكُلِّ شَيْءٍ
كَأَنَّهُ صَادِرٌ مِنْهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا

كان
توقني التدافع بذا
انقلا الحصر في الموضع
علا فلا الاض
على

كانت القرى انما خاضعت
له على انما المذكور سابقا
اقتضى التحقيق ان
ما بعد بل يد على
ما

ملقا و
انما بنما عوما وضوضو
نومك التفتقا فاسم
يكونا نيا فر وجهه نود
الكم هو لا يكون فاعله
اور عن على

طار غير مبال
 الكل فتملح
 طار غير مبال
 الكل فتملح
 طار غير مبال
 الكل فتملح

او ایمنه
عنه معنی ایستند
الاسفار
او الزخرف
تبدیل
سندرجه فیها
محذوف

اصلا وايضا يلزم انه لا يستند المعلول الى ما
هو خارج عن فاعل الكل لا يستقل على ما
هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز ان يستند اليه
ما خرج عنه اذا كان صادرا عنه حيث قال
فيما سبق بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه
او الى ما صدر عنه فيهما ترفع بقول
انه الكلام السابق بظاهره يدل على ان المعلول
لا يستند الا الى الفاعل المستقل او الى ما خرج
عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان
المعلول لا يستند الا اليه او اليه خبره فاقول
فيه ما فيه هذا العلم انه اجواب الاول هو بان
الشيء الاول ومنه بطلان الاسم وهو الخلق
عن الفاعل المستقل بمعنى المذكور وان اجواب الثاني

فان علمته اولى منه بالعلمية لانه اكثر تأثيرا عنه فيعلم ترجيح المرحوم
ويكون العلم بهذا في نفي علمية الجزء ابتداء بان يقال كل جزء فرضي انه علمه للبحر

[illegible][illegible]

بلزوم من صحيح المرحوم يكفى فيه التس لازم
 او لا ولا حاجة فيه الى ذكر التس ثانيا
 صح يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة الثالثة
 بانه فاعل الكل باستقلا فاعل لكل ضرب
 كذلك بمعنى انه فاعل لا يكون خارجا عن فاعل
 الكل ثم اعلم انه ما ذكره من تعريف الفاعل
 المستقل بالتأثير انه حصل على ظاهره وهو انه
 لا يستند المعلول اليه او الى ما صدر عنه
 لا يكون شئ من اجزاء السلسلة فاعل مستقلا
 بالتأثير فيها وان حصل على معنى انه لا يستند
 المعلول الى امر خارج عنه اصلا او الى خارج
 عنه غير صادر عنه كانه كل مما قبل المعلول
 الاخر من السلسلة الغير المتناهية فاعل مستقلا

لا تزلتم تقدم الشفق عليه
سور اخذوا في وجوههم
ام جده قدس
والا في عذقه
ويعلم عبد الرحمن

[illegible]

كل واحد من السلسلة تابع من الاله هو
 التس من جانب العلة ولعل ذلك وقع من
 العلة من الفعل وان اردت الاصل على حقيقة
 الحاصل فارجع الى ما ذكره المحقق الشريف
 بحت العلة والمعلول من شرح الخواص وغيره
 لانه ذكر في توضيح دليل ابطال التس لانه
 هناك في غاية الحس بخلاف ما في قوله
 فانه بطبيعة فيه انه لم يلد من بيانه **قوله** لا يخفى
 على الساطع وقصا قد عرفت جفوا ما يتجه عليها
 فلا تغفل **قوله** مو لا يرد الاوله الاولى لانه
 يقال مو لا يرد البتة **قوله** لكونها غير واجبة
 التقدم كذا في بعض النسخ وقية انه عدم
 وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم لا يرد

انما في النسخة اخيرا وهو قد
 يكون عدم تقدمها واجبة

[illegible]

[illegible]

فان قلت لا يجوز كون الاشياء علّة تامّة لنفسه والا لكان لها ما ضرورت ان ما يمكن ذاته في وجوده يكون قدما فيمكن انما كانت الصانع بالمكن انما كانت قلت هذا لا يرد على ما قلنا من انه ليس
باب الاشياء تالما كان اذ لا يمكن الاشياء بل يحتاج الى اخذ حدوث وهم مطبق على جواز الاشياء تالما كان ~~فان~~ ونحوه كون العلّة التامة نشأته يستلزم عدم جواز
انها في ما انتفى بعد كامة التمكن فكيف يحفل بالمرقرا على انما انتفى لانه لا يمكن انما كانت ايضا لجواز انتهائه الى ممكن قد يكون علته التامة نفسه فينقطع التسلسل كما على تقدير
انتهائه الى الواجب القديم من غير فرق فافهم جدا وايضا الممكن هو فالواجب الوجود والعدم بالنظر الى ذاته فلو كان علّة تامّة لنفسه كان وجوده واجبا بالنظر الى ذاته او بالنظر الى ذات
العلّة التامة بحسب وجوه العلل ولا يقال انما يلزم كونه واجبا لولم ينقطع الجزئية الذي هو غير ممكن

ادعائنا ما نزم علينا من التجوز المذكور في
العينية في بعض المكو والكرية وقد رقت
انذاريات في الاقتضا وفي الاضواء
اما الاقتضا في غير فلا كلمة فيه
على الوجه

[illegible]

ولا ينافيه كون العلة القائمة في بعض الصور
المذكورة عين الممكن ومنه علم ضعف قوله
ولو توجه ذلك أي المنع المذكور وهو منع
عدم جواز علة القائمة بنفس معلولها فيلحق
افتقار الممكن إلى غيره **قوله** وحيث يستلزم
إثبات الواجب بالامكان هذا الوجه مما بناء
على افتقار كل ممكن موصو إلى مطلق العلة
سببا للعمل ضروري متفق عليه ولا ينافيه
كون علة النعمة على المعلوم في بعض المواد ولذا
أضاف كون علة هذا العمل المستقل بالتأثير في شي من الصفات على ما
في دفع السؤال المذكور وقيل عليه **الآ**
المذكور لا ينافي المانع ومنه كتب لانه **الكل**
الذي قرأوا ذلك المنع وعدلوا إليه دليل آخر في إثبات الصانع **ج**
في إثبات الصانع **ج** وهو ما عرفت في
الكتاب المذكور في إثبات الصانع **ج**
في إثبات الصانع **ج** وهو ما عرفت في
الكتاب المذكور في إثبات الصانع **ج**
في إثبات الصانع **ج** وهو ما عرفت في
الكتاب المذكور في إثبات الصانع **ج**

افترقا من قول والاكتفاء ثم وما ذكر من وثيق
انما يجبر ففعالو كفي ذاته فوجوده وان لم
لما ذكرنا انفا **قوله** لجواز انفراد كل ممكن لا خفا
فراغ العدة التامة للحج لا بد ان تكون واحدة
كذلك لان قدم العدة التامة يستلزم قدم العلول
فبما في كنف كل حادث كنف امور واحدة تكون
مترتبة عن متناهية سواء كانت موجودة في
الخارج او لا لكن الكلام في ان التس في امثال
كذلك الامور هل هو محال ام لا فاقول **قوله** علو
علة تامة لنفسه كان واجبا يعلم حاقبه مما ذكرنا
انفا فلا تعقل **قوله** لا يقال انما يلزم من هذا
السؤال معارضة او منع لاستلزام الدليل
ليدعي **قوله** لا نأثول الواجب خارج من النعيم

[illegible]

لا تاتى في الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق على ما يكون عليه تامة لنفسه فيكون تامة واجبا مع انه يحتاج الى الغير ههنا لا ياتى من قسم
هكذا الموصوفات اما ان يحتاج الى غيره في وجوده فهو ممكن او لا فهو الواجب فلا يلزم ذلك لانا نقول كيفينا وهو ان الواجب على بعض التقسيمات التي اعتبرها بعضها
ان يكون الممكن واجبا لانه الاحتياج مانع منه

هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته ينبغي ان
يكون له هو بوجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته
ان لا يكون لغيره موضع فوجوب وجوبه ولا
يعتبر في وجوبه الى غيره سواء كان ذلك
الغير داخل في ذاته او خارجا عنه ليتوافق
مقتضى التقسيم الذي اعتبرناه بصحتها وجوب
لا يلزم كون المركب المركب الفاعلة التامة نفسه
داخلا في الواجب لاقتضائه الى اجزائه ومنه
يعلم ان كل مركب ممكن فيكون كل من الواجب
والمتنع بسيطا كما ذكرناه **وقد** يكفينا **وقد**
في الواجب على بعض التقسيمات ان انت خبير بما فيه
ما ذكرناه انما واعلم انه قد وقع في بعض
النسخ من ثبات هذه الفاعلة للشيء لا يجوز

المتنع
في التقسيم
الذي اعتبرناه
بصحتها وجوب
لا يلزم كون
المركب المركب
الفاعل التامة
نفسه
داخلا في الواجب
لاقتضائه الى
اجزائه ومنه
يعلم ان كل
مركب ممكن
فيكون كل من
الواجب
والمتنع
بسيطا كما
ذكرناه
وقد يكفينا
وقد
في الواجب
على بعض
التقسيمات
ان انت خبير
بما فيه
ما ذكرناه
انما واعلم
انه قد وقع
في بعض
النسخ من
ثبات هذه
الفاعل
لشيء لا يجوز

ان ياتي في قوله وان كان
ممكن في حيث قال لا يجوز
ان يقال ان المركب
يستلزم الاحتياج
في الحقيقة السابقة
تكون ينبغي ان يكون
ممكن

لا يجوز ان يكون نفع اذا كان هو ما لا يقتضي ذاته
الوجود ولا لعدم اقتضاء تاما فلو كان عليه
تامة لنفسه كما مقتضاها لوجوب اقتضاء تاما
اذ العلة التامة تقتضي وجود المعلوم وفيه
بما علم على تقدير كونها عينه وايضا معنى اقتضاء
ذاته الشيء وجوب اقتضاء تاما انه لا يقتصر
في وجوب الامر بالاستدلال ذاته ولا استلزام
المركب كيتاج الى كل من اجزائه ولا يستدعي
صفا اليه بل يستدعي الى كل منها فلا يلزم من كون
العلة التامة للممكن عينه ان لا يكون الممكن ممكنا
وان يكون واجبا وله اوجب بباطنة **وقد** وهو
العلة التامة البسيطة فيه ان العلة التامة التي
يجب عين العلة الفاعلة لا يلزم ان تكون بسيطة بل

لانه لا يقتضي
تامة لنفسه
اذ العلة التامة
بما علم على تقدير
ذاته الشيء
في وجوب الامر
المركب كيتاج
صفا اليه بل
العلة التامة
وان يكون
العلة التامة
يجب عين العلة

هذا الجواب
المتفق من
في الوجود
وهذا انما
وهذا انما

لا يجوز ان يكون
الاعتبار من
من العلة
ببقي النظر
التامة الفاعلة
نظير في ما
من الكون
في ذاته ولا
على ما في
وقد ان
نقد ذلك
في وجوب
بسيطة
في قوله
انما البسيطة
حالة لا
لا يتسلسل
ضرورة
عامة في
ابن الطرس

وهو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق على ما يكون عليه تامة لنفسه فيكون تامة واجبا مع انه يحتاج الى الغير ههنا لا ياتى من قسم
من هذا المنع مع انهم لم يتولوا بذلك الامر بل عدلوا عن المقدمة المحتملة وتسلطوا على هذا الخط بديل اخر فصاروا ايضا العلة التامة اما عين العلة الفاعلة وهو العلم التامة البسيطة
لم يتقيدوا

على لسان
 الغلبة والفتنة
 المستقل بالفتنة
 التائب والكيف
 التائب والشراب
 الراجح والمانع
 وارتفاع العلم
 بعضهم على الأول
 مذهب الغالب وما
 عدل به من المذهب
 ابن الطبري عليه
 السلام
 قوله قدس الأول
 من أن لا يلزم
 ولا أن يلزم
 موارد العلم
 المستقلة
 تأمل ابن الطبري
 على لسان
 الغلبة والفتنة
 المستقل بالفتنة
 التائب والكيف
 التائب والشراب
 الراجح والمانع
 وارتفاع العلم
 بعضهم على الأول
 مذهب الغالب وما
 عدل به من المذهب
 ابن الطبري عليه
 السلام
 قوله قدس الأول
 من أن لا يلزم
 ولا أن يلزم
 موارد العلم
 المستقلة
 تأمل ابن الطبري

[illegible]

بما يرد عليه اه كلاما على السند على سبيل المنع
عن موجب **قولها** اعتبارا في اعتبارها من غير
قوة العلة الصورية لا توجد في الخارج الا
عارضه للعلة الحاصية ومرتبطة بها فكيف تتحقق
عجزها معاني الخارج متقدما على المعلول بمرتين
وليس تحققها في الخارج الا على التوحيدين الارتباط
الذي هو عليه في الخارج وايضا السوال
المذكور عن هذا الطريق الغني منع تقدم العلة
القائمة منقضة لا تنقضي اجاب ولا معارضة
لما ذكرنا وما ذكره سند لا دليل فما ذكره
كلام على السند ولا يحيد نفعها الا اذا كان
السند مساويا للمنع وكان الكلام على سبيل
وكلامها على يجب فليس كلامه في هذا المقام

على ما ينبغي تأمل **قوله** فانه قلت لا يخفى اما ان يعبروا
قد يتوهم انه ايضا كلام على استند ويمكن تعريض
على وجه يكون اثباتا للقدرة الخفية اما باختيار
الشئ الاول وهو اعتبارها منفردا او لا
وانت تعلم ان قوله وعلى انما يكون عينه باي
اعتبار اخذتم لا بد من بيان **قوله** العمل الارباب
المذكور بشرط لعينه جميع الاجزاء المعلومه
مع كونه عمالا يسارع اليه البيع السليم بنا
ما شتر فيها بينهم من ان يجمعوا اجزاء الشئ
عينه وقد اخذت هذه المقدمة في تقرير الدليل
المذكور نعم في ترتيب الحاشية التي ذكرنا فيها
وقال في الحاشية هذا الشرط من قبل قولهم
الحاشية بشرط سئ وبشرط لا سئ كما عرفت

فان قلت لا يخلو اما ان يعينه هذا الارتباط في المعلول او لا وعلى الاول لا يكون ما فرض جميع الافراد مجموعا بهذا خلف وعلى الثاني فيكون عينه باي اعتبار اخذت
قلت لتعمل الارتباط المذكور شرط لعينية جميع الافراد للمعلول وليس من اجزائه فلا يلزم الخلف ولا يكون عين المعلول مطلقا
جواب يا قبيح الزني الذي
ما حصل من الغيبة باي
اعتبار اخذت
وان قلت نعم انما يتصور العلل التي لا تتصور
في الظاهر وانما يتصور المتأخرات في وقتها
والمراد بانها لا تكون الا في وقتها
ورده ان كل ما يتصور في وقتها
لا يتصور في وقتها
فان قلت لا يخلو اما ان يعينه هذا الارتباط في المعلول او لا وعلى الاول لا يكون ما فرض جميع الافراد مجموعا بهذا خلف وعلى الثاني فيكون عينه باي اعتبار اخذت
قلت لتعمل الارتباط المذكور شرط لعينية جميع الافراد للمعلول وليس من اجزائه فلا يلزم الخلف ولا يكون عين المعلول مطلقا
جواب يا قبيح الزني الذي
ما حصل من الغيبة باي
اعتبار اخذت
وان قلت نعم انما يتصور العلل التي لا تتصور
في الظاهر وانما يتصور المتأخرات في وقتها
والمراد بانها لا تكون الا في وقتها
ورده ان كل ما يتصور في وقتها
لا يتصور في وقتها

ولكن قلت هذا انما يتشبه المركب الذي له جزء صورته واما فيما ليس كذلك كما في مجتمعا هذا فلا اذ ليس المجموع الاثلاث الاحاد من غير صورة فلا يكون بينهما ارتباط يعتبر تارة ليصير عينا ويسقط اخرى ليكون جزءا من العلة التامة ومتقدما قلت نعم جميع الاجزاء انما يكون جزءا من العلة التامة وموقوفنا عليها

فانما لا يكون الا جزءا من العلة التامة وموقوفنا عليها حيث يكون المركب جزءا من العلة التامة وهو الموقوف على العلة التامة

ما سبق من انه لا يجوز اعتبار به اعتبار كذا واعتبار كذا وليس المراد بشرط ههنا الموقوف عليه الخارج من كونه كونه الشيء عين نفسه مستندا الى ارجاء في فسطح انتهى كلامه وفيه كتب لانه لا يصح لتوجيه ما ذكره في الاصل لانه الشرط في مقابلة الجزء ليس بهذا المعنى فقد برر قوله ولئن قلت هذا انما يشبه في المركب هذا كلام على السند فذكره فمخا قوله قلنا نعم جميع الاجزاء الذي هو عين المركب الذي ليس جزء صورته هو جزء من العلة التامة ايضا متقدمة عليه لزم تقدمه عن نفسه بمرتين كما ذكره ولا يتشبه فيه بالجزء الذي جاز وقديسه السائل والقول بان جميع الاجزاء في هذا المركب الذي ليس جزء صورته هو جزء من العلة التامة

ويقال ان هذا الكلام لا يصح

فانما لا يكون الا جزءا من العلة التامة وموقوفنا عليها حيث يكون المركب جزءا من العلة التامة وهو الموقوف على العلة التامة

حيث لمركب جزء صورته واما في غيره فهو عين المعلول لان جميع الاجزاء ليست علة لنفسها والعلم بها ضروري فاذا اعتبر ذلك اجمع من غير ارتباط فليس بهذا الا ذلك اجمع الذي هو المعلول فلا يكون جزءا من العلة التامة

قلت اما اولاً فجميع الاجزاء انما يكون جزءا من العلة التامة وموقوفنا عليها حيث يكون المركب جزءا من العلة التامة وهو الموقوف على العلة التامة فاذا اعتبر ذلك اجمع من غير ارتباط فليس بهذا الا ذلك اجمع الذي هو المعلول فلا يكون جزءا من العلة التامة وهو الموقوف على العلة التامة

صور ليس جزء من العلة التامة مجرد ذلك بل لا وجه له وهذا مما يتبع منه لانه لا خلاف في ان جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة التامة لان مجموع يتوقف عليه الشيء في عبارة عن مجموع اجزاء المركب مطلقا والامور الخارجية التي يتوقف عليها هذا المركب ولما كان جميع الاجزاء المادية والصورية الاعتبارية المذكورة امكنه التقضي عند دعاء ذكره بالحوالي الوضو في حقا ولما لم يكن هذا الاعتبار في المركب الذي ليس له جزء صورته لم يتشبه في نفسه وتسلم كونه جميع الاجزاء في المركب الذي له جزء صورته جزءا من العلة التامة ومنه في المركب الذي ليس له جزء صورته عالوا ولم اذ لا فرق بينهما في ذلك الامر هذا وقد يقال لانهم

فانما لا يكون الا جزءا من العلة التامة وموقوفنا عليها حيث يكون المركب جزءا من العلة التامة وهو الموقوف على العلة التامة فاذا اعتبر ذلك اجمع من غير ارتباط فليس بهذا الا ذلك اجمع الذي هو المعلول فلا يكون جزءا من العلة التامة وهو الموقوف على العلة التامة

واما الشئ وهو ان جميع الموجودات من الواجب والممكن ممكن وعلمته النامة ليس جزءا لا حقيقيا الى باقى الاجزاء ولا خارجا عنه اذ لا خارج
 فتبين ان يكون نفسه فاقول هذا القوى الشبه ولا بد منه حديث الارتباط اذ لا يعتبر فيما بينها ارتباط بل لا حظ تلك الاجزاء بالجميع ما من غير امر اخر يوحد لها
 في لا يتقدم العلم على المعلوم ان
 وانما تقدم الشئ على ما تقدمه من زوايا

يقولون ان الاعداد كلها مركبة من الوحدات
 الصرفة وان مراتبها ليس بعضها جزء من بعض
 مثلا الشئ ليست مركبة من اثنين وواحد
 بل من ثلث وحدات وكذا الاربعة وما بعدها
 من المراتب فغير ان يكون ان يقال ان العدة النامة
 ايضا مركبة من العلل اربعة وليس مجموعها
 الذي هو عين المركب جزء من العدة النامة لص
 سواء كان مركب من العدة الحادثة والصورة او لا
 وانت تعلم ان هذا الجواب ايضا على تقدير
 تمامه انما يجوز نقضا اذا كان ماد كونه احد
 على عدم تقدم العدة النامة لانها مع السند
 تاتي في هذا المقام بغير كراهة **واما الشئ**
 ان جميع الموجودات هي وكذا الحال في مجموع المركب من الواجب لذاته ومعلوم

العدد
 مظهر ان الشئ انما يتقدم على غيره
 من غير اعتبار الاربعة من العدة
 مع ان خلاف الحقيقة على ما هو
 المصنف في جارية التوبة ولو سلم
 فيكون انما هي في حكم العدد على ما
 هو

قد سبق منا بعض ذلك وقد ذكرناه عنها
 زيادة لتوضيح الكلام في هذا المقام
 وكذا الحال في مجموع المركب مما هو كونه
 متمم بالذات فانه يمكن كذا كذا وعلمته النامة

المركب من امور كلها واجبة لذاته فانه يمكن كونه
 به وعلمته النامة نفسه وكذا الحال في مجموع الامور الواقعة
 في نفس الامر معاني ناعية واحده سواء كانت موجبة
 في الخارج او لا واعلم ان هذه الوجوه كلها قاصرة
 في كون العدة النامة مغايرة للمعلوم اولا وبالذات
 وفي تقدمها عليه ثانيا وبمعنى ولا وجه لتخصيص
 بتقدمه عليه من او يعلم منه ان الفعل لا يلزم ان
 يكون خارجا عنه مع انه عدوه من قسام العدة
 عن المعلول وانما الفعل لكل لا يلزم ان يكون كذلك
 بالنبذة الى جميع اجزائه بل بالنبذة الى شئ منها
 لا تفوت. نحن ايضا العقول بانه الفعل ضروري
 في كل معلول وكذا يمكن كل من وجوب مغايرة الشئ
 للمعلوم وتقدمه عليه كما في العدة النامة وبما يمكن

الاجزاء
 والممكن فان بعض
 من
 ان على الحكم كانه المركب من الواجب
 انما الواجب لذاته لا يتأثر من غيره

في المركب من الواجب



ووجه التقصير عند ان يقال المجموع هذا المعنى ليس معلولا واحدا يستدعي علته واحدة بل معلولات متعددة قد لوحظت مرتبة فستدعي عللا متعددة وتلك العلل هي مجموع السلاسل التي هي اجزاء تلك السلسلة ما فوق المعلول الاخير الى الواجب فان قلت المجموع يحتاج الى المعلول الاخير فلا يكون تلك السلاسل باسرها علته تامة لا يحتاج المعلول الى الخارج عنها قلت المجموع بهذا المعنى هو تلك الاجزاء المستغرقة وقد لوحظت دفعة فلا فرق بين ان يطلب علته كل منها مفصلا وبين ان يطلب علتها باسرها مجتمعا الا بالاجزاء والتفصيل في الملاحظة ولا فرق في ذات الملاحظة وتفصيله انه اذا طلب علته معلولات متعددة فاجواب بان يجمع علته لكل واحد واحد فلا فرق بين ان يطلب

في الواجب ذاته فاعلم ان هذا هو وجه التقصير منها ان الواجب ذاته وان العلة الغائية لها وجه من المقتضى وان اثره على المقتضى حادث

بشكل الوجه المذكور في كثير من القول المستوفى فيهم
لما لا يخفى على الفطن تفصيلا اللهم الا ان يقال ان
تلك القواعد مخصوصة بالمكانات العرفية فينبغي
وجود التقصير عند ان يقال ان فيه كبت لا يجوز
بالعلم المذكور هو الكل المجموع لكل فرد فانه
حكم الافراد فيحتاج الى الجماع كما ذكر في كتابنا في كل
ولو لم يستدعي علته كذا كذا في قوله الذي هو الكسب
من كذا لا حاد يستدعي علته غاية ما في الابد
انه يكون له ولو كان بنية متعينة فلا يصح ان
يقال علته المجموع بل علته حادثة الاحكام
اثره واضحا في المجموع كتركب منها وليس
عن علته التامة بل وانظر فيما وليت كذا
بالنسبة الى عللا والقول بان المعلول الاخير ليس

انما هو
في سبب الاحكام
في علل الاحاد
ما فوق المعلول
فمن ان علته المجموع
ليس بين علل

علته اشتراط طلب علته ثم علته ج وهكذا وبيد ان يطلب علته آت ج دفعة الا ان الملاحظة فانه قد لوحظ لكل منها في الاول بصورة خاصة وفي الثاني لوحظت معا بصورة اجمالية كذا لا فرق في الجواب بين ان يبين علته لكل منها مفصلا فتقال علته آد وعلته بة وعلته ج تر مثلا وبين ان يجمع في القول فتقال علته آ ب ج تر الا ان ما لوحظ في الاول بالدفعة في الثانية دفعة ومعلوم ان الملاحظة في الصورة بين واحد فلا لا بد من الصورة الاولى والمعلول الاخير في عدم العمل كذلك لا بد من الصورة الثانية

فقد وجدنا انما هو الوجه المذكور في كثير من القول المستوفى فيهم
لما لا يخفى على الفطن تفصيلا اللهم الا ان يقال ان
تلك القواعد مخصوصة بالمكانات العرفية فينبغي
وجود التقصير عند ان يقال ان فيه كبت لا يجوز
بالعلم المذكور هو الكل المجموع لكل فرد فانه
حكم الافراد فيحتاج الى الجماع كما ذكر في كتابنا في كل
ولو لم يستدعي علته كذا كذا في قوله الذي هو الكسب
من كذا لا حاد يستدعي علته غاية ما في الابد
انه يكون له ولو كان بنية متعينة فلا يصح ان
يقال علته المجموع بل علته حادثة الاحكام
اثره واضحا في المجموع كتركب منها وليس
عن علته التامة بل وانظر فيما وليت كذا
بالنسبة الى عللا والقول بان المعلول الاخير ليس

انما هو الوجه المذكور في كثير من القول المستوفى فيهم
لما لا يخفى على الفطن تفصيلا اللهم الا ان يقال ان
تلك القواعد مخصوصة بالمكانات العرفية فينبغي
وجود التقصير عند ان يقال ان فيه كبت لا يجوز
بالعلم المذكور هو الكل المجموع لكل فرد فانه
حكم الافراد فيحتاج الى الجماع كما ذكر في كتابنا في كل
ولو لم يستدعي علته كذا كذا في قوله الذي هو الكسب
من كذا لا حاد يستدعي علته غاية ما في الابد
انه يكون له ولو كان بنية متعينة فلا يصح ان
يقال علته المجموع بل علته حادثة الاحكام
اثره واضحا في المجموع كتركب منها وليس
عن علته التامة بل وانظر فيما وليت كذا
بالنسبة الى عللا والقول بان المعلول الاخير ليس

ليس اضافي لعلته التامة بل هو كذا ان ليس واضحا في
علل الاحاد سفسطة بل جملة محضة وهذا
فوقه استنباه الكل المجموع بالكل الافراد
وقد مر في كلامه وسجى الانسان الى الفرق
بينهما ما ان فرقة في مالا ضفاء فيه وما هو كذا
فيما بينهم وسجى في كلامه الاخر ان يذكروا وجود
التي والية ليس في الكلام بظاهره قد حا
فيما ذكره من ان جميع الموجودات الواجب والمكن
مكنه وبما ذكره من مغايرة العودية للمعلول
عليه في جميع المواد وغاية الحفا والاحكام ومن
القول فبذلك العلة التامة على كبت والتوجه عليه
الشيء نفسه وعلما كما تقدم عليه كما اننا في
قد ذكر في كتابه حقيقة كذا في تحقيق هذا الحال وما

ودهم الفرق انما من لفظ المجموع وايها هو المركب الذي يدخل فيه الصورة وفيه نظر لان المجموع بهذا المعنى كثير والكثير متألف من الوجودات لا محالة فالعلول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الاضر داخل فيه ومن اجازة فيكون داخل في علته التامة فلا يكون ما فوقه الى غير التامة على تامة المجموع فتأمل في هذا المقام فانه حقيق بالشامل التام ولهذا التفصيل فيما سأتى من مواضع نفع وان قد خلعت الشبهة التي عرجوا عليها فكل التفصيل في الامر وحكم العقل الفرجع والافض احوال جانبنا وخذ بما يحكم العقل به بعد ان توقن انها لا تكون عين المعلولة المحلولة الصرفة اذ به يتم البرهان من غير احتياج الى اثبات التقديم

الفرق ايضا في

[illegible]

وذكر الم في هذا المقام ما لا ينفع في تحقيق المقام
فانه مشحون بالنقص والافضل وعموما بالردود والاشكال
وقال في حاشية هذا المقام ان خير نية لوم
وذكر لم يتم اصل البرهان اذ ح كيو، العلول
الاخر خارجا عن العلل ويكون كل فرد من السلسلة
معلولا للردود السابعة عليه ويضع على الاضافات
فوق العلول الاخر الى النهاية عدة المجموع كما سنده
وتشير الى ان النظر المذكور هنا لا يتكافأ
الردود في الفعل مستقل من كل ما مثله **قوله**
وهم الفرق اننا نشاء من حفظ المجموع واما ما
الركب الذي يدخل فيه الصوة وتكون الفرق كما
ذكرنا وليس المتشابه ما ذكره ولا موضع للركب الذي
يدخل فيه الصوة بل ملحق بالركب كانه يكو، مغايرا

من عدم الوقوع
والمحتمل وقد است
الوقوع من عدم
المعلوم الاخرى العلة
ههنا ودخلت فيها

مفاتيح الوجود واحد وقدم تفصيل الكلام **قوله**
وفي فصل هذا النظر يندرج فيما ذكرناه فلا وجه لاد
امثال هذا الكلام ورد **قوله** واذا دخلت البهية
كانت خبيز بما فيه ما سبق قال فرحان بن ابراهيم اردانه
اختلفت البهية في مادة المكنتات العرفية اذ بنى ذلك
بتم الغرض ولا يضر بقاء البهية في مجموع الواجب
والمكنت كما انه في صورة العروة الى العدة المستقلة
انما يتم عدم كونها جزءا معلولا من المكنتات العرفية
ولا يضر كونها جزءا في الواجب والمكنتات كماله فيه
اعترض منه بانه مفاتيح العدة العرفية لمعلولها لا يتم
في مجموع الواجب والمكنتات كما انه تقدم عليه كذا في قوله
بانه البهية اختلفت في مادة المكنتات العرفية على مثل
ولم يظهر ما سبق ويجوز ان نفاها هنا ما ذكرناه انما

من المركب من صم

[illegible]

في نيس الاعراف يبيع الملاهي الذي هو شات الواجب

فلما قلنا ونغير منه حاله قد كانا قد فسرنا قوله العود
الى العلة المستقلة به او الفصيل الكبير الفاء ونريد
الصا والمعلم متبعا لافضل **قوله** فيتمتبه الصا
منه استدل بتقديم اجزائه على مقدمها لوم انه الكسرة
لزم مقدم كل مركب على نفسه وان بين البطلان وقد
ذكرناه فيما سبق **قوله** على ما ينشأ به اثر الكلام
هو ما لا يستند المعلولة الالهيه او الى ما يستند اليه
او الى اجزائه اعلم انهم قالوا في الجواب عن الابرار
الثاني المراد الفاعل المستقل بالتأثير بمعنى انه لا يستند
المعلولة الالهيه او الى ما صدر عنه وقالوا في الجواب
عن النقص على الفاعل المستقل المجموع على الاجزاء
على المراد بكونه فاعلا لكل بالاعتقاد فلا يلحقه
كثرة كذا لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لانه

٥٣
 المصنف
 المصنف
 المصنف
 المصنف

لا انه بعينه يكون فاعلا لكل خبر، وكل المصداق
منها ما ذكره وهو ما لا يكون، المعلوم مستندا
الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه
تأمل قوله فليكن، الا حاد المستند الى نفسه
اي نفس العلة اكثر سواء كان الاستناد الى نفسه
بواسطة او لا وهذا ظاهر اللزوم لعوده وان كان
الكثر تاثيرا لكنه اي علة المذكورة اقل احتمالا على
اعلى الاجزاء فليكن، الا حاد المستند الى اجزائها
اي اجزاء العلة اقل هذا التوزيع محل تأمل لانه
اللازم مما سبق انه يكون اجزائها اقل لانه الا حاد
المستند الى اجزائها اقل بل نقول كل ما كان
مستندا الى نفسها بواسطة او لا فهو مستندا
الى اجزائها والتفصيل بين كل خبر وعلة انما

بقلة الاجزاء وكثرتها لانه علمه اقل اجزاء منه
وكذا الحال في قوله لكن المستند الاجزاء اكثر
لانه ذكر الاجزاء اكثر اجزاء منه علمه لانه العلم لا
المستند الى اجزاء اكثر فلا يتم ما ذكره من
التفاوت بين علمه الجزء ونفس الجزء هذا من شئ
التدبر فيه ولا يخفى عليك ان الفرض مما ذكرناه
هو النسبة على ضعف ما ذكر في تلخيصه
المستند في حد ذاته لا وضع الجزء فلا بد عليه ان يظلم
على مستند الحقيقة فلا يجوز نفقاتها من
واعلم ان الفاعل المستقل بالفعلة الذي هو
وهو ما لا يكون احاد مستند الا اليه او الى ما
يستند اليه او الى اجزاء صادقة على كل من
الجموع الذي هو ما فوق المعلول الاخر الغير

فان قلت لا شك ان ما يستند المعلول الى نفسه اقوى في العلية والتاثير ما يستند الى اجزائه وعلى تقدير انتفاء الاولوية ايضا يلزم ترجيح المتبوي

بجزئية النهاية ومن الجموع الذي قبله بمرتبة واحدة
الغير النهاية فكذلك الله احاد الجموع الذي يدخل
فيه المعلول الاخر ايضا مستند الى كل من يمكن
الاستدلال الغير المتناهية او الى ما يستند اليه
او الى اجزائه والقول بان كل جزء يغرضه فعله
او لا انما يجد نفعا اذا قيل ان الجزء علمه الجموع
لا علمه واما اذا قيل بعينه كل من تلك الامور
فلا ولا حاجة الى ترجيح كل من الجزء وعلمه على
الاضموم واما الكلام في انه يلزم توارده العلم
المستقل على معلول واحد ينبغي مفضلا
قوله اقوى في العلية والتاثير ما يستند للمعلول
الاجزائي بل نقول ان ما يستند للمعلول الى اجزائه
ليس له من تلك النسبة وان كانت اجزائه اكثر

قلت بعد علم ذلك مفهوم العلة الاستقلالية حقيقة فيها سواء كان على السوية فيها فكون متواطفا او مختلفا بالاولوية وعدمها فكون متساويا فلا يلزم من كون كل منهما
 على ترجيح الرجوع على تقدير الاولوية ولا ترجيح المدة على تقدير الثاني ولا في سائر المقدمات المشكلة والمتواطفة فان قلت فيلزم توارد العلة المستقلة على كل
 واحد قلت توارد العلة القاتية على كل مطلقا وكذا توارد التوارد على المستقلة المتباعدة اما المتداخلة فلا يلزم استحالة بل نقول هو واقع فان العقل العاشر مثلا

قوله قلت بعد تسليم ذلك مفهومه كانه يقين الكلام
 المذكور وتركه والافضل في انه ينفوخ ماله
 من كل منهما حيثية دون الاخر بل يكتفي
 بقوله يمكن اعتبار التساوي بما فوق المعلوم
 الاخر الى غير النهاية على المجموع وهو معلول لما
 برتبة الى غير النهاية وهكذا قوله فكل ضرورة
 لا يقيد هذا اذا قبل بعلة كل من تلك الاخر
 على الاستقلال وذكرنا مفهوم العلة الاستقلالية
 متحققة فيما كان سواء كان متحققا فيما
 السوية الى اخر ما ذكره وقد شرنا اليه فيما مر
قوله فانه قلت فيلزم توارد العلة المستقلة
 على معلول واحد هذا انما يقع على ما ذكره من ان
 مفهوم العلة الاستقلالية متحققة فيما **قوله**

قوله قلت بعد علم ذلك مفهوم العلة الاستقلالية حقيقة فيها سواء كان على السوية فيها فكون متواطفا او مختلفا بالاولوية وعدمها فكون متساويا فلا يلزم من كون كل منهما على ترجيح الرجوع على تقدير الاولوية ولا ترجيح المدة على تقدير الثاني ولا في سائر المقدمات المشكلة والمتواطفة فان قلت فيلزم توارد العلة المستقلة على كل واحد قلت توارد العلة القاتية على كل مطلقا وكذا توارد التوارد على المستقلة المتباعدة اما المتداخلة فلا يلزم استحالة بل نقول هو واقع فان العقل العاشر مثلا

كل واحد من السلسلة المتقدمة مما فوقه الى المبدأ على مستقلة بالمعنى المذكور ضرورة انه لا يستند الى غير تلك السلسلة واخرها وما يستند اليها من سلسلة
 العقول العشرة السلسلة المتقدمة من التاسع الى المبدأ على مستقلة لها ضرورة ان كل جزء منها ما يستند اليها او الى اخوانها فان العاشر يستند اليها والثامن
 الى اخوانها فان التاسع يستند الى السلسلة المتقدمة من الثامن الى المبدأ وكذا السلسلة المتقدمة من الثامن الى المبدأ على مستقلة
 لان كل جزء منها ما يستند اليها كالثامن او الى اخوانها كالثامن فان يستند الى جزءها اعني المبتدئية من السابع وهكذا **قوله** فانه قلت بعد علم ذلك مفهوم العلة الاستقلالية حقيقة فيها سواء كان على السوية فيها فكون متواطفا او مختلفا بالاولوية وعدمها فكون متساويا فلا يلزم من كون كل منهما على ترجيح الرجوع على تقدير الاولوية ولا ترجيح المدة على تقدير الثاني ولا في سائر المقدمات المشكلة والمتواطفة فان قلت فيلزم توارد العلة المستقلة على كل واحد قلت توارد العلة القاتية على كل مطلقا وكذا توارد التوارد على المستقلة المتباعدة اما المتداخلة فلا يلزم استحالة بل نقول هو واقع فان العقل العاشر مثلا

قوله قلت توارد العلة القاتية مع مطالبين ذكره **قوله**
 كما بينه سيد الخفيعي قد شرحه في بعض تصانيفه
 فانه اردت ان تعرف حقيقة الحاله فاربع اليه
 الا ان يقال هذا على رأي المحقق **قوله** بل نقول
 هو واقع فانه انما انت تعلم ان العقل العاشر
 عشر على فاعلية بالاستقلال بالمعنى المذكور
 متراكبة وهي السلسلة التي تراكبت من العقول
 الباقية والمبدأ الاول كالسلسلة المتقدمة
 من التاسع الى المبدأ والمتقدمة من الثامن الى
 من السابع اليه وهكذا الى ان ينتهي صورة الكتب
 فانه العقل العاشر يستند الى السلسلة الاولى و
 اخوانها الاخرين والى السلسلة الباقية واخوانها وما
 يستند اليها وواحدة منها بسيطة وهي المبدأ الاول

لا يقال لا بد من علة لا يكون اولي منها لا يقال هذا اول المسئلة وعين النزاع فان قلت المراد بالعلة المستقلة حال لا يكون له شريك في التاثير كما خرج به في شرح الموقف في بحث العلة والمعلول وفيه كلام لان كل جلة اخذت من غير المتناهي فهو علة قريبة لوجودها في ذاته فلا يكون شئ منها علة قريبة للوجود بل هو علة في ذاته لا في غيره فيكون التاثير القريب في وجوده الاخر قلت ان اراد انتفاء الشريك في التاثير مطلقا قريبا او بعيدا فلا يتم بين جزو جزو صحة يكون الموتر القريب في وجوده الاخر قلت ان اراد انتفاء الشريك في التاثير مطلقا قريبا او بعيدا فلا يتم لان لا يكون مما هو صحيح الى التاثير البعيد وهو باطل

فان العقل العاقل لا يستند الا اليه والى ما يستند اليه
فانه لا يفرق له هذا ثم علم ان العقل الكاشع لا ينسج
على فاعلة بالاعتقاد والعقل الثاني علة
على كذا وكذا وكذا العقل الباقية سوا
العقل الاول على مقتضى الاعتقاد وعلى كذا
ظلمة اذ في مسكة هذا بيا حال كل من القول
الشرع بالنسبة الى العلة الفاعلية المستند بها
بالتاثير ومنه يعلم حال السكالك التي تركت
من القول الشرع بالنسبة الى كذا العقل الفاعلة
والى اشار ان العقل بل سلسلة العقول
والعلم وجه الترتيب زيادة متعلقة في هذا البحث
يذكر قال في الثانية السلسلة المتبعة من التاسع
متبعة جزو جزو مستقلة والجزو جزو جزو كذا

سلسلة العقول العشرة المتتابعة كذا **قوله** لا يقال لا
من علة لا يكون او كذا من اجل لا بد من علة
الاولى مما عداها وما ذكرناه من علة في ملحقها
في ثبت المدعى وهو وجود الواجب لانه **قوله** هذا
اول المسئلة وعين النزاع الاول ان يقال هذا
م لا بد من دليل **قوله** فانه قلت المراد بعلة المتبعة
في هذا جواب عن اصل السؤال بوجه امر بكت
لا يتبع عليه الا بكت المذكورة السابقة **قوله** وان
اراد الكو كذا بترجى وجها لا بد من علة ما كذا
له شريك في التاثير الشريك للشئ ما هو المتناهي
والتعاقب لانه من جهة ومرة الامور المتبعة
فيه هذا المتناهي الشريك **قوله** فانه قيل المراد
الموتر في هذا جواب بفتح المراد فيما ذكره اعجب من

ان حوز في كل معلول ان يكون له علة مستقلة بهذا المعنى كيف ولو صح ذلك لانتفى ترتيب العلة المتشرك في مطلق التاثير وان اراد ان لا يكون هناك تاثير الا ويرجع اليه اقتداء او بواسطة يرجع الى المعنى الاول واحتجاج الى التعميم المذكور فيه بان يقال اني قد بينت في بعض النصوص المذكورة هناك 2 فاطعام عليه السلام عليه فان قيل المراد من الموتر المستقلة كل مرتبة هو لا يكون له شريك في التاثير في تلك المرتبة قريبا كانه او بعيدا اذ هو حوز في كل معلول لانه لا بد في كل مرتبة من مراتب التاثير من شئ يكون هو تمام المنصف به فافاد اخذ فهدا الموتر في تلك المرتبة لا يشارك غيره في هذا التاثير والالم يتعين المنصف به فلا يكون تاثير حوزة انتفاء الوصف موصوفا معينا وح فالتاثير يبرز العلة المستقلة القوية

قوله وما كان في
الحال ان اذ قيل لا بد من
البداهة على ان لا بد من
في نفس الامر ان العلة
العام على ما هو في الكلام
لنفس الامر ان لا بد من
فان قيل فهدا الموتر في تلك
من العلة المستقلة القوية

قوله ما كان في
الاجابة ان علة ما كذا
المتاخرات في التاثير
وقد ثبت في هذا
في هذا التاثير

سلسلة واحدة لانه جميع فكر السلسلة من حيث هي
 يتوالى سلسلة ما فوقها الا بغير مرتبة واحدة وانما
 بينهما الا في المحلظة ونظر العقل وكمثال
 يراد به ان يكون المؤثران تام فبما كل واحد
 من فكر السلسلة ولا يتم هذا اذا اراد بالمؤثر
 التام تمام المؤثر في الجملة قريبا او بعيدا
 كذا اذا اراد به ما اكثر يرد في فكر مرتبة قريبا
 كانه او بعيدا بل نقول لا يتم الا اذا اراد به
 ذلك او لا من احواله لا يكون احاد مستندة اليه
 او الى افراده هذا ثم ان قوله وانما فاضلا
 خبره بالحق هو ان لا يس على ما ينبغي تام بغير
 كد حقيقة بحاله في تحقيق هذه المقادير والوجوه
 الحق وبهذا السبيل **قوله** واعلم ان الشرح في

في الاولى ان يجمع طريقها على حدة لا تقرب الى غيرها
 السابق لانه التفاوت بينهما اكثر مما كان بينهما
 ويبدو ما حده طريقها على حدة **قوله** لا شك في وجود
 ممكنات متعده هذا ثم بناء على ما قيل من ان الفكر
 لا وجود له بل ليس الوجود الا للواجب وانما
 او بام وحيث لا كسر بقيقة بحسب الظاهر ماء
 لكنه من الطور والطور العقل فاعلم **قوله** وكل
 واحد منها محتاج الى عدة فاعلمه موجوده هذا
 على ان كل ممكن موجود لا بد له من عدة فاعلمه وان
 العلة الفاعلية للوجود لا بد ان يكون موجودا وكل
 من صيغته المتعديتة قد تقدم الكلام عليها
قوله فلو العلة التامة فبما العلة التامة للشيء
 جميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء فيدخل فيها كل واحد

قوله الاولى ان يجمع
 طريقها على حدة
 بوجه الوجوب ذلك لانه
 محسوسا بالحواس
 اولها كسرها
 الوجوب ولا يتم
 الشيء كما وقت
 العقل

في العمل الناقصة كما هو المشهور فيما بينهم
والفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلوم
سواء كان شرطاً للتأثير أو لا يجب أن يكون
مقارناً لما كلفه الامور التي يتوقف عليها
المعلوم سواء كان شرطاً للتأثير أو لا فكل
الامور خارجة عنه كقوله مقارنته فكيف يكون
هو العلة الناقصة وهذا مقتضى ما ينطأ عليه
ولا شك ان الفاعل الموقوف في شيء واحد وان
قد يوقف على الوجه المذكور لا يكون عين
هذا الشيء وذكرين فانهم بناءً كلامه
بالسيرة تأمل وايضاً العلة العاقلة المستجيبة
جميع ما يتوقف عليه المعلوم مما يحتاج اليه المعلوم
كما ذكر في قوله اولاً ولا شك ان كونه الشيء علة

٤٧
عنه بهذا المعنى بين البطلان والعلة الناقصة لو كانت
عنه بذكر المعنى كانت متقدمة اليه والقول
بانها علة اما على سبيل الجواز او بمعنى آخر ولا
فلا يتصور كونه الشيء مما جازى له شيء آخر
انه يكون الشيء الثاني متقدماً على الشيء الاول
قد سبق كما ينبغي تقدم انه على المعلوم كذلك
كونه علة له بالحق المتعارف ولو وجبته اليه
بعلية بهذا المعنى لا شك الامر عليه ولا بد
بيان العقل عنه قد سبق وقد يذكر نفعاً
ما ذكرناه فيما سبق ثم انه اطلاق العلة الناقصة
عليها في كلامه على سبيل المسامحة كما طرأ فيها
على العمل العينية في يده عليه ان العلة العاقلة
المستجيبة لجميع ما يتوقف عليه المعلوم على الو

المذكور وان لم تكن على تمام حقيقة الكلام
 لا يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
 فهايم ما ذكره من ان هذه القضية لا يتوقف المعلول
 عليها هو خارج عنها لانه هذه القضية لو اخذت
 حقيقة يجب عليها هذه القضية المذكورة ليست
 كذلك وان اخذت مجازا عيان عن هذه القضية
 المذكورة فهايم ان المعلول لا يتوقف على ما
 هو خارج عنها ويكون في نفسه يقال المرد اننا اذا
 بينا القضية الاولى فخرج اما ان يكون في ذاته
 الاولى ام خارج عن هذه القضية الثانية سواء كان
 ذلك الام خارج عن هذه القضية الثانية معبر في العلم
 القضية او في الامور المعبر عنها او لا يكون وعلى
 اننا وان لم يكون في هذه القضية الاولى لا في العلم ولا

ولا في الامور المعبر عنها او خارج عن هذه القضية الثانية
 فاما ان يكون هذه القضية الاولى في العلم القضية والامور
 المعبر عنها تمام هذه القضية الثانية فيعلم كونه الشيء
 على نفسه وهو قطعي التحال او بعضا فيكون
 بعض هذه القضية الثانية وهو العلم القضية والامور
 المعبر عنها معا على جميعها وهو ايضا في هذه القضية
 القضية على الوجه الذي ذكره صامرا لا يتوقف
 المعلول على ما هو خارج عنها ان هذه القضية الثانية
 ومن الامور المعبر عنها واما هذه القضية الثانية فتوقف
 البتة على الامور الخارج عن كل البتة والوقوف
 الكان وعنه ان يقع الخلق الذي ذكرناه وذكر
 لانه هذه القضية لما كانت مائة من جميع ما
 يتوقف على المعلول سواء كان شرط للثابت او لا

امتنع ان يتوقف على ما هو خارج عن العدة الغلبة
وعن جميع ما يتوقف عليه المعلول كما لا يخفى
وبذلك ان دفع ايضه ما اورد المصنف لكن بقي ^{هنا}
امر آخر وهو انه لما منع ايضا احتياجه كل
مكن موجود الى علة فاعلية موجوده مستحقة
بجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطاً
للتأثير او لا لانه المعلول المركب من العدة الغلبة
والصورية مثلاً لا يتوقف على علة العدة
الغلبة لانه بعض ما يتوقف عليه هو العدة
والصورية ومجموعهما حيل المعلول فاذا
اخذ مع العدة الغلبة لا يحتاج المعلول الى
والا يلزم احتياجه المكنة المعلولة الى نفسه
وتقدمه عليه وهذا هو عين ما قيل في العدة

عليه التامة وتقدمها على المعلول فلا نفع في العدة
التي تاتي فيضه ما فيه **قوله** قلنا العدة التامة لان
لها علة او قد سمعت ما يتعلق به وايضه ما قد
قد شرع في غير هذا الكتاب ليس في العدة التامة
بالعلة المراد بها كمال ومنه يعلم حال قوله العجب
انه اورد هذا المنع **قوله** اقول قد مر الكلام في قد
عرفت ما قلنا **قوله** فانه اكثرية التامة لا يشر
في هذا الا بطلان ما ادعاه فانه هذا العجب مما
كما لا يخفى على الفطن **قوله** واما قوله الا الواجب
هذا انه لا بد من فتح لانه لا شك في ان سلسلة المعلول
الاجزالي الواجب يحتاج الى المعلول الاجزالي ايضا
فيكون كونه ما فوقه علة تامة لها **قوله** اقول هذا مما
الحال فيه مثل ما **قوله** ولا يلزم منه عدم دخولها

في العلة النامة قبل يكون ان يقال اذا كان بعبارة
 واحدة في العلة النامة وان لم يكون اخذ في العلية
 فيكون العلة النامة للجملة الثانية بنفسها كالمجملة مع
 امر خارج عنها وهذا كالسوق الاول الذي ذكره
 انه هذا الحق لا روم تقدم العلة على نفسه عريفية وان
 لم يكن بناء على منع تقدم العلة النامة فزوم التقدم
 بمرتبة واحدة مما لا يمكن ان لا يكون **قوله** ضرورة
 ان الفاعل المتور في الوجود واخره يكون موجودا
 ما فيه فذكر **قوله** وذكر الامر الوجودي والطالب عن
 جميع الممكنات لا يكون ممكنا قد ذكرنا فيما سبق ما
 يجديك منها هنا فافضل **قوله** ويكون ان يرب
 الجملة الثانية وهي جميع الممكنات الى العلة العلية
 انفسا بدو اعتبار الشرايط التي سبقت ذكرها

قد غلبت على العلة
 من حيث الوجود
 والوجود في ذاته
 بالجملة على ما ذكره
 في كتابه

حيث يقول من العلة
 التي هي

وهذا اشارة منه فليس الى غير ما سيجاء به آخر
 وهو ان يقال اذا اعتبرنا العلة العلية بنفسها
 الشرايط بجملة واحدة واخذنا الممكنات جميعا جملة
 ونسبنا الجملة الثانية الى الاول فلابد ان يكون
 في الجملة الاولى خارج عن الجملة الثانية او لا
 في السوق الاول فيختصر فيما يكون الامر الزائد
 فيه معتبرا في العلة العلية انفسا ويندرج ما
 يكون الامر الزائد فيه معتبرا في الامور المتبقية معها في
 السوق الثانية وهذا المتور اخصر من المتور الاول فلا
 تقاوة بينهما في اكثر الامور من الابدان وغيرها
 كما يظهر بان من الصادق **قوله** لا يثبت
 الجزئية يري منه التقاوة بين ابطال الجزئية هنا
 بالوجوب وبين ابطالها هناك بانها منقولة

قال في الامور
 لا روم عليه
 انما يقال في
 سوق الاول
 سبقت من غير

حاصله من قول المصنف
 لا يثبت في السوق
 من دونها لانها من دونها
 البقية لانها من دونها
 بغير ما ذكرنا من ان
 الامر الاول بغيره
 من دونها لانها من دونها
 بالوجوب

هنا بما تجاء شي عليها هنا لا هنا كروما ذكر
في الوجه الاول يفيد ذكر لا ما ذكر في الوجه
الثاني فانه بعينه كما سبق تأمل **قوله** وقد
عرفت ايضا انه الفاعل الخ وهذا اسنادا فليس
كونه على اجزاء او على باء يكون على ولا يظهر
ذكر ههنا لا هناك مع انه نسبة اليهما على
السوية **قوله** ويكون به كلامه بما يندفع في
هذا الكلام لم يوجد في بعض النسخ المقول عن
خط المص رحمه الله ولا يخفى انه وان كان غير
منه العبارة لكنه لا يميم ذكر من حيث المعنى **قوله**
فيستخرج به اي نحو قوله **قوله** فذكر كل هذا حال
ما سبق وخلاصة **قوله** لا يكونا على المعلول بط
بطا في العدة التي على بحث قد تقدم تفصيله

قال في الحاشية ادع لو كانت العدة الناقصة على
كناية الفاعل المستقل من المعلول والكلام على
امتناع ذكر وقد علمت ان امتناع كونه العدة
الناقصة على المعلول انما هو في الحاشية امر في انتم
كلامه وفيه ثبت بعدم ما ذكرناه من سبق **قوله**
وعلام يكون المعلول الاخر علة لشيء الخ لا ضا في انه
انكار احتياج المعلول الاخر هو انكار احتياج
الحل الى اجزائه وانه مكابرة وعدم علة المعلول
الاخر لشيء من الاطوار لا يستلزم عدم دخوله في علة
الجميع كيف لو لم لول على انه العدة الصورة لرب
بداهة في العدة الناقصة الكافية للمعلول وقوله وفيه
المنظر السابق اشار اليه في الحاشية في هذا المقام
بقوله وهو ان مجموع هذا المعنى موجودا في انتم

انما يكون بانقضاء بعض احوالها وهي باسرها
موجود وهو مغاير لكل واحد وكل واحد في
فيه فيكون جزء من هذه النامة فيكون المعلول
الاخر خارجا عن هذه النامة وهذا هو المظهر
لشئ هذه النامة كما سبق فانهم **قوله** وقرر
بعضهم في هذا الوجه للحق الطوسي كما يستدل
المص والاولى في كنهه ايضا طريقا على حدة
لا تترك الطريق السابق **قوله** وهو المور
الناس القريب في كل مجموع هو جميع اجزائه
هذان من عدم التوافق بين الكل والافراد
والكل المجموع على ان الجميع هنا اما ان يؤخذ
بمعنى الكل الافراد فيلزم ان يكون كل واحد
واحد من الاجزاء موزنا تماما في المجموع واما

واما ان يؤخذ بمعنى الكل المجوع فيلزم ان يكون
الشئ هذه النامة وايضا الموزن هو الفاعل
والموجود وليس جزء من الاجزاء في الكمية
فاعلا ولا موحدا ولذا عده هذه النامة
من العلل الخارجية عن المعلول منه علم ان قوله
الموزن التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات
ويعتبر انفكاكه عنه وجودا وعدما ليس على
ما ينبغي لانه لا يمكن في الموزن التام ما ذكر
بل لا بد له معه من التام والاباد وايضا
لا خفاء في ان بعض المركبات خارجة الى امر
خارج مجموع العقول العشرة مثلا فلعول
بانه مجموع اجزائه هذه نامة ليس بجيد وكذا

حكم الكل بالموثر التام القريب من كل مجموع
هو تامة له محل بحث ولو حصل العلة التامة على
العدة التامة في التاثير مع انه لا يلزم بها كلامه
لان دفع عنه بعض ما ذكرنا كما لا يخفى على المتأمل
ومع ذلك هذا الكلام من الامور الغريبة الواقعة
من تحقق الطوس وكيف ضي عليه حقيقة الحق
في تحقيق هذا العلم ولا وجه لجعل هذا المطالب العلة
على امتثال هذه المقدمة الواجبة **قوله** اذا تور
ذكر فنقول السلسلة التي اعلم انه رد في علة
السلسلة الموجودة في انشائية وهي جزاؤها
بسر باننا اما فخرها او بعض جزاها **قوله** فخرها
عنا ولم يرد في علة السلسلة المذكورة باننا اما
نفسها او بعض جزاها او خارج عنها ولعل ذلك

ذكر بناء على انه علة السلسلة المذكورة في اجزاها
بسرهما كما ذكرنا ونتجه عليه انه اجزاها باسرها
لا يخلو عن احد الامور المذكورة وايضا انه اجزاها
باسرها ايضا مجموع فعلها ان يجمع اجزاها
كما قرئ من هذه العلة التامة الغريبة لكل مجموع
هو جميع اجزائه فالاولى انه يرد في علة السلسلة
المذكورة ثم انه قوله وعلمنا ان علة السلسلة
التامة الغريبة كذا ذكرنا في علة مفقودة الى علة
تامة في حيث المجموع كما انه علة التامة الغريبة
للسلسلة المذكورة مفقودة البرهان مستدل في
مقرر الدليل المذكور مع كونه الرد في المذكور
في علة السلسلة المذكورة تأمل وينبغي
ان يعلم ان هذا البرهان منقوض بمجموع الحقول

قوله فالاولى انه يرد
في علة السلسلة المذكورة
قوله التامة الغريبة
قوله فخرها
قوله فخرها

قوله مستدل في
قوله فخرها
قوله فخرها

مثلاً لا ينشأ سلسلة متصلة إلى علم **تامة**
 لكونها ممكنة في حيث المجموع ومن حيث **الجزء**
 وعلتها التامة القريبة من اجزاءها بل هو
 كما تقدم من معنى الموتر التام القريب ويح
 ايضا ممكنة متصلة الى التامة قريبة من حيث
 المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها اتمام
 يكون بعضها او بعض اجزائها او خارج عنها
 والاولى كاستمراره تقدم الشيء على نفسه
 وكذا الثاني والثالث لما تكرر من ان هذه التامة
 القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه ومنه علم
 ان ما ذكر في ابطال الشيء الذي يدل على بطلان
 الشيء الثاني ايضا يلزم من فساد اقسام كل
 امتناع وجود السلسلة المذكورة كاستمرارها

الخلق وهو وجوب استنادها الى علم **متناهي**
 الاستناد واليهما وايضا انه منقوض بمجموع **الجزء**
 الموجود في نفس الامر سواء كانت واجبة
 او ممكنة نعم تقريرها مما ذكرناه انفا ومنه
 يعلم ان اثبات كون السلسلة الموجودة الغير
 المتناهية متصلة الى علم تامة لا يحتاج الى كونها
 ممكنة من حيث الاجزاء بل يكفي كونها ممكنة
 من حيث **المجموع** **قوله** والجزء لا ينشأ الخلق
 عنه **قوله** يقال ان الاجزاء بالسر ايضا لا ينشأ الخلق
 عنها بالنظر الى ذاتها بل كتمامها على كل واحد
 واحد منها واستمرارها بل يقول كاستمرارها
 الاخرى في جهة عن المعلوم ايضا **قوله** ومن
 اثباتها على كل جزء من الاجزاء مع **قوله** ومنه

المتبقي

قوله لا ينشأ الخلق
 ممكنة من حيث الاجزاء
 لعدم وجودها على
 ما في كلامنا في فساد
 الاستناد فانها
 على الطريق

انظر
 قوله من اجل ان
 الظاهر ان كل
 الوجود يجب ان يكون
 والوجود لا ان لا يكون
 بل هو الوجود والعدم
 ان يثبت من
 لا حاجة الى ان يثبت
 ان يثبت من
 عند بعد من

لا يكون الا واجبا بالذات وهو المطلوب كما لا يخفى
 وهذا اولى مما سيذكر المص رحمه الله وايضا
 لو ثبت هذه المقدمة لاحاجة الى نقل الكلام
 الى مجموع الممكنات للوجود بل يحصل المصلحة
 في واحد واحد منها وايضا يتجه عليه بعض النسخ
 المذكورة مما سبق تدبر **قوله** اذ لزم ما لم يجب
 المطلوب عن ان لم يوجد من الوجود او من الوجود
 تدبر اقول هذه المقدمة نظرية ثبتت في موضعها
 وفي كلام طوحي الوكيل فضل في ذلك الموضع
 وسيذكر المص في الطريق الى ما يشير اليه ذكر
 وكما في الاول ان يكون ههنا **قوله** ويلزم منه
 احتناع عدمه في لاحاجة لا اخذ اعتناء
 لعدم من اجل العلة اللازمة من وجوب الوجود

الوجود عن ان يلزم وجوب الوجود فيما هو
 المتق في هذا المقام **قوله** لانه عدم شيء منها اي
 من الخلق ومن كل ما دخل فيه ليس مستغنا
 بالنظر الى ذاته لانه وكل ما هو ضرورة ممكن بالذات
 فلا يكون نفسه ولا ضرورة **قوله** هذا قريب من
 الطريق الاول لا ولا شك ان اقرب منه مما تقدم
 من العلة الشريفة قدس سره والحق في الطول
 فادرجه بطريق اخر من دون شيء منها اي
 انزاعا اليه **قوله** لو لم يكن اي حيا في الخلق
 الوجود مستقل بالذات المذكور كلف في اثبات
 المطلوب وهو وجوب الواجب لذاته فيقال
 لا بد من ما يوجب وجود المطلوب اي عدمه لانه
 المطلوب الا الى نفسه او الى ما يصدر عنها

قوله في الكلام
 لا بد من العلم بالاحاطة
 من القدرة الحقيقية
 والقدرة العقلية
 العقلية لا بد من العلم بالاحاطة
 على الاحاطة اذ الاحاطة
 على الاستدلال
 على قدرته
 ليست مدار الكلام
 انما هو ان العلم
 هو انما يتبع بعدم
 العلم بكونه
 لذاته والظواهر
 تقع من حيث
 الظاهر والا ففقد
 انما يتبعه من الاول
 ان يقول الى الوجود
 بالغير والاشياء
 متناهية فانهم
 ابراهيم

سحق الاستنتاج **بغير قوله** فانما متفارا لو سلم
 التفارب فهو لا بد من الاحاطة **قوله** ولم يرد هذا
 على انه قال في هذا نقل لما سبق من حيث الحق والاف
 فليس هذا الكلام فيه بعينه كما لا يخفى عن المتأمل
 وايضا المراد انه لم يرد هذا على القول المذكور
 امر مستبعد والا فقد زاد امر مثل مني جواز
 كونه جينا ايضا فانهم **قوله** وانما يتم لو ثبت ان
 يجب منه المقدمة ليست مدار الكلام المذكور
 تامم **قوله** فالجواب عن حجة كائنتي من هذا
 الكلام ان اعترض عليه بوجهين احدهما انه لو انه
 غير صحيح بان يكون التفاروة بين الطرفين فيه
 اي في كونه متكررا مقدمه هناك لا هنا وانما
 الكلام في الموضوعين ليس تمام الا ان يقال **قوله**

قوله والكلام في الموضوعين اعطى تفسير لقوله
 فالجواب عن حجة **قوله** وبعد **قوله** اوله **قوله** وقد
 فرضت معدومة كانه تعالى ان فرضا معدومة
 لا يجب نفيها وقوله لم يرد منه محال لان انتفاء كل
 معلول فرض مع انتفاء علته مدفوع بان كليهما
 موجودا وفي انتفاءها لا يقدح ويحلل كل مع
 واجب وجوده لغرض وهو انه وهو معا موجودا
 وهكذا حال هذه بالنسبة الى علمنا ومنه يستفاد
 ما في قوله ان فرض عدم هذه والمعلول يمكن ان
قوله يقال انما التمس اذا كان كانه عدم محالا بالذات
 او غيره فعدم المعلول ان كان وجود مستند الى التمس
 لذاته لا يقدح في عدم الواجب لذاته واذا كان وجود
 مستند الى ممكن اخر ولم يستند الى الواجب لذاته لا يقدح

قوله انما فرضا معدومة
 لا بد من العلم بالاحاطة
 من القدرة الحقيقية
 والقدرة العقلية
 العقلية لا بد من العلم بالاحاطة
 على الاحاطة اذ الاحاطة
 على الاستدلال
 على قدرته
 ليست مدار الكلام
 انما هو ان العلم
 هو انما يتبع بعدم
 العلم بكونه
 لذاته والظواهر
 تقع من حيث
 الظاهر والا ففقد
 انما يتبعه من الاول
 ان يقول الى الوجود
 بالغير والاشياء
 متناهية فانهم
 ابراهيم

ولا بالواسطة فهو مع بقائه علمه محال لانه لم
 تخلق المحلولة عنه علمه الموجبة واما عدمه مع عدم
 علمه فليس محالاً فكان مجموع الممكنات الصرفة الغير
 المستندة الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم محالها
 وجودها واجبا فثبت انه ما يجب به وجود
 الغير الواجب اما واجب بالذات او مستند اليه
 هذا حقيقة ما ذكره الصفي في هذا المقام تأمل
 حصل كحقيقة المزمع **قوله** فوجبه ذلك ايضا
 بمنزلة محال في ذاته لانه وجود ذكر الغير بمنزلة وضع
 المعدوم لانه معدوم المستقيم فلا حاجة الى وجوده وفي
 كونه ما ذكره سراج في اليوم الذي ذكره في بيان المقدمة
 المذكورة وفي حقيقة كنهه يظهر بانها الصادقة
قوله كان بمنزلة الشرطية لا ليدل على عدمه شفاهاً

الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم كيف وهنا
 وضع مقدمات غير متناهية وهي الموجودات
 بالغير بناء على الغرض المذكور وايضا لا ضافية
 اء الكلام في بيان المقدمة الاولى القائمة بانه اذا
 لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره ولا وجه في
 بياننا لاخذ قوله فلا يلزم وجود شيء منها لانه مني
 على المقدمة الثانية القائمة بانه اذا لم يوجد واجب
 لغيره لم يوجد موجود أصلاً **قوله** وتقرر ان
 في التفاتة بين هذا التقرير وبين التقرير الثاني
 فاحش بحيث ينبغي ان يترك كل منهما دليل على صحة
 وانت خبير بانه ابتداء هذا التقرير عن المقدمة
 القائمة بانه ما لم يجب وجوده او لم يتبين عدمه لا يكون
 موجوداً تأمل تدبر لا تخم اعلم ان هذا البرهان لو تم

قوله وان قيل
 في بيان ان العلم
 فاقول ان العلم
 معدوم في كل المقدمات
 يتبع على كل المقدمات
 وهذا التقرير محال
 ايضا في قوله في
 الحاصل كعدمه
 الممكنات بالذات
 متناهية ولا العلم بها
 لا محالة ولا يمكن
 اذ هي انما هي
 كما في ان العلم
 التعميم على كل
 كما لا ينبغي ان يظن

لزم انه لا يوجد شئ من الحوادث لانه العلة الموجبة
 للحوادث لا بد ان يكون حادثا لا قديمة والا لزم فيه
 نهف وعلتها ايضا كذلك وهكذا اقول عدم كل
 من الحوادث مع بقاء ما فوقه متمنع اذ يلزم في
 تخلف المعلول عن العلة الموجبة لكن عدم تلك الحوادث
 المحققة بالامر لا يكون متمنعا والنشء ما لم يتحقق
 عدمه لم يوجد فلو كان كذلك لكانت محققة في
 نفس الامر فلا يكون حادثا وموجودا وهف
 ومنه علم انه هذا الطريق ليس قويا فضلا عما
 يكون اقوى واقوم **قوله** واذا امكن في ذاته
 بحيث لا يمكن مجرد تحقق مسبب انه اقوى الطرق
 واوثق لانه المقدمه القائمة بانه الشئ ما لم يجب
 لم يوجد في غاية اللغواء وهو المنظر الى كنه

ما ليس قويا في ذاته
 ما ليس قويا في ذاته

بما جاز الى انظاره في نفسه ثم انه بالنسبة الى الطريق الى
 حكم على ما لم يصح **قوله** لا تضاد في ذاته لا تضاد في ذاته
 احصر على ما لا يخفى ولو كانا الوجه الثاني ان العلم
 بوجوده واجبه انه لم يتحقق عدم شئ من الاشياء فلو
 موجودا صلا الى امر الدليل كانه الاول كما ذكرنا ايضا
 الحكم منه يتاخر في ما ذكرناه من ان هذا الطريق اقوى
 الطرق في هذا المسلك **قوله** اما الاول فهو
 من مفهوم الحكم وهو ما لا يقضي ذاته مع حيث هي
 وجوده ولا عدمه اقتضاها ما هو رايه فان اقتضى
 ذاته مع حيث هي وجوده اقتضاها غير تمام ضروري
 بل يكون وجوده راجعا بالنظر الى ذاته رجعا اخر
 واصل الى حواله وجوده فانه كانه هذا رجعا كافيا
 في وجوده الى غير ذلك كانه متصفا فيه فلا يلزم ترجيح

قوله حكم على ما لم يصح
 انما العلة الموجبة للحاكم
 انما العلة الموجبة للحاكم
 الواقعة في هذا المسلك
 غير كافية في ذاته
 جديس في ذاته
 ابن طرسون

احوالها وبين ولا تخرج على الامر وكذا لا يلزم من
 المخرج ولا تخرج من تخرج الرابع ففصل في بيان
 وصيغة الخال في هذا المقام لا يكتفى بالتحقق
 انه الاولية الذاتية لا يمكن في الوقوع وبين كل
 منها في صيات الامور العامة وسبح في الخاتمة ما
 يجبر كنفها في هذا المرام واستبان منه الاول
 ليس بظن من صفة مفهوم يمكن من لا بد هناك
 من انظار حقيقة ثم انه لو اقتضى ذاته بشرط عدي
 وجوده مثلاً اقتضا تاماً ضرورياً كما موجوداً
 بما احتياجه الى موجود ولا بد لغير هذا الكلام
 ايضا من دليل قتيق ما ذكره وقد سجد في صدر
 الكتاب جميع فاعقل وسبق كلام يعلق
 بذلك ايضا **قوله** فلان تخرج الوجود لغيره وان

وان ادعى البواصة فيه لواز انه يقتضي الذات من
 حيث هي الوجود كما يقتضي بالمتكلمة انه ذات
 الواجب من حيث هي يقتضي وجودها اقتضا
 تاماً ضرورياً وان وجودها لا يرد عليه والفرق بين
 اقتضا الذات وجودها وبين اقتضاها وجود
 غيرها بان الاول ليس فرع الوجود والثاني فرع
 حكم حيث لا بد له من دليل وهذه المقدمة مما يدور
 عليه جميع براهين اثبات الواجب لذاته سواء كان
 موقوفاً على ابطال الدور والنسب او لا والامر في
 اثباته مشكل ولذا قال بعض العارفين

اللهم ثبت بعد الصراط المستقيم والدين القويم
 والنهج القديم **قوله** لم يبعد فيه بعد **قوله** والامر في

ولما رأوا علة كاذبة فيه
فلم يصدقوا قوله فعدوا على
عليه وسلم

[illegible]

بالسلسلة اذ لم يكن في وسطها يكون طرفا لها هو
هذان لان الارتباط بينهما كان مجموعهما من حيث
المجموع لا بواحد منهما احاد كل السلسلة فظاهر
انه ليس في وسطها ولا في طرفها وان كان لابد
منها او بكل واحد منها وان كان الواجب عليه كونه
له فهو في طرفها والا فلا كما يستظهر واعلم انه
على تقدير صحة انما يدل على انقطاع السلسلة
في العقد الستة المذكورة لا على ابطال التسلسل
وكذا الايدل على بطلان الدور وكذا ذكر قتال قوله
قد بين ان كل واحد من احاد السلسلة قد
ما فيه فتذكر فلما قلنا ان يكون موجودا لوجود
منها ابتداء لا يلزم هذا ما فهم عليه ادعاء الخصم
بدون شيء ولا يستلزم ان يكون هذا الشيء موجودا

مطلوفاً عن أن يكون موجداً ابتداءً **قوله** فيكون
واقفاً في نظام السلسلة هذا أيضاً مما سند يعلم
عما ذكرناه آنفاً ولا يخفى عليك أن قوله قائل فيه
وفي أن لم لا يجوز له إشارة إلى بعض ما هو من
المدكوكة **قوله** فيحصل المجموع بدونه أنت حينئذ فيه
عما مر من **قوله** لنم نوار العليق به ندام وقوله
لأن ذلك البعض له علة موجبة في السلسلة من رضا
مدفوع بانه العلة الموجبة لا يلزم أن تكون متعقبة
وليس من فلا يلزم أن يكون الخازن كذلك قائل فيه
ما فيه **قوله** وفيه النظر السابق لا يخفى لم لا يجوز
أن يكون علة كل واحد من الاحاد هو الواجب
مع ما قوله فلا يلزم الانقطاع فتعوله يجب كونه كذا
الخازن علة لبعض الاحاد قائل أن أراد العلة

[illegible]

بين الكلي والافراد في المجموع
ابن سينا

فمفعوله والالتحاق بكل من الاحاد بوجوده الواقع
في السلسلة فيحصل المجموع بوجوده قدام وانا
يلزم ذلك انه لم يكن خارجا في موضع في وجوده
الاحاد وهو ماذ لا يلزم من معنى العلة المستقلة
منى العلة المطلقة وان اراد العلة بالمعنى الاعم
مصلحة جميع الاحاد لم يكن لا يلزم منه ان السلسلة
لحاصل الاشياء اليه وايضا على هذا الشق قوله
واذا الى هذه العلة لبعض الاحاد يلزم توار العلية
المتقلبين على معلوله واحدم والسند قد
اشترنا اليه **قوله** فيستغنى عنه تمام بناء على ما
مررنا من الفرق بين الكلي والافراد في المجموع
قوله ولا بد ان يكون معين تاما فحينما فيه
قوله فمفعوله يقطع السلسلة هذا ايضا مما انما

قوله قائل فحينما فيه
وذكر انهم ادروا في
تضايف كل شيء في
عقد موضع نصي وتوحي
ان شئت الواجب والواجب
التي مقلد زمانه
التي في الواجب
فقد انما الى الجار
اذ انقلوا الى الجار
التي في زمانه في
الاحاد المطلقة فقط
العلل المستقلة فقط
في سببها في
في سببها في
القصدي في سببها

انما يتم اذا كان الواجب علة تامة ولا يجوز
خزوها والمنع الذي اورد المحققين اليه
والله اعلم قد يقال فيه ان يجوز ان يكون المعنوي
في هذا المقام هو بطلان النس في العلة المستقلة
واما بطلان النس في العلة الغير المستقلة
فغير ما خزن فيه بل استي لانه بوجه آخر وكما ان
يكون قوله فتفكر اشياء الى هذا فتامل فيه
ما فيه **قوله** لا شك في وجوده وما في انت
جزء ما في هذه العلة في في سائر المعنويات التي
ذكرها في بيان لزوم الدور والنس كما سبق
منافي الطريق من المقصد الاول فكل من
تقدم الشئ على نفسه وتاخره عن نفسه لا ضفاء
في كلامه الامور في صورة الدور له ومعلوم

قوله قائل فحينما فيه
وذكر انهم ادروا في
تضايف كل شيء في
عقد موضع نصي وتوحي
ان شئت الواجب والواجب
التي مقلد زمانه
التي في الواجب
فقد انما الى الجار
اذ انقلوا الى الجار
التي في زمانه في
الاحاد المطلقة فقط
العلل المستقلة فقط
في سببها في
في سببها في
القصدي في سببها

موجود ثابتة في نفس الامر لا يثبت في شيء
 في بقاء بقاء المشبه كما هو المشهور فيما بينهم والكار
 انصافها بصفة بقاء في نفس الامر مرتب من
 الكبار ولا خفاء في ان جريان برهان التبيين
 لا يستدعي الوجوب في الخارج بل يكفي في الوجود
 في الذهن وفي نفس الامر فالاشكال باق لا
 يندفع بما ذكره الله تعالى في القرآن الكريم
 لا يقولون بالوجود الذي لا يلزم عندهم
 فيكون الشيء معلوما كونه موجودا او لا يلزم عليهم
 الا ما اورد عليهم لاجل الكارهم الوجود الذي
 من كونه المعلوم المطلق معلوما ومتصفا بصفة
 بغيرية او كونه جميع المعلومات موجودات خارجية
 وكون جميع الامور الحقيقية بالصدق الثبوتية

الثبوتية موجودة خارجية تامل في هذا المقام يظهر
 كحقيقة الزام وينبغي ان يعلم ان كل حالة لا بد ان
 يكون كحقيقة في نفس الامر وقت وجوده مرتبة
 غير متناهية معالاة بعد الوجوب لا سود كانت تامة
 او لا ابداء يتحقق في زمان وجوده لا قبل ولا بعد
 والالزم خلق المعلوم عن العدة المستمرة لا الحقيقة
 قبل تحققها وهذا اتي في العدة والاشكال الكلام
 في علة الكلام فيه وكذا ان لم تحقق امور غير
 متناهية مرتبة معاني نفس الامر بدون اعتبار
 معبر وخرق فرض ولا شك ان برهان التبيين
 على تقدير تمامه جار فيما لا فرق في جريانه وجود
 في الخارج ووجودها في نفس الامر واعلم انه قد
 اعتنى على وجه آخر وهو ان الخاتمة يلزم من الخاتمة

قوله تعالى فان اول خلقهم
 لا خلقهم كخلقهم في هذا
 النسخ لا وورد في هذا
 على نفيهم

اي من لانتها العقل والطول ومن فصل عدد
 غير متناه منها حتى يحصل جزء اخر من توهم
 انطباق احدهما على الاخرى على الوجه المخصوص
 فيكون المجموع محال ولا يلزم من ذلك استحال
 شيء من اجزائه كما ان مجموع قيام زيد وعدمه
 محال وكل واحد من جزئيه ممكن في نفسه اوجب
 عنه بانه اذا كان المجموع محال لا بد ان يكون
 جزء من اجزائه او اجتماع محال او حتى نفهم
 بالضرورة انه ما سوى عدم النشأ على ليس في **قوله**
 فقامل فيه لعل وطالت على ما يحكي من الامور
 المتعاقبة في الوجود لا وجود للسلسلة الغير المتناهية
 اصلا لا في الماضي ولا في الزهر مفصلا وقيل لا
 ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة في ثبات

قوله لعل وطالت على ما يحكي من الامور
 المتعاقبة في الوجود لا وجود للسلسلة الغير المتناهية
 اصلا لا في الماضي ولا في الزهر مفصلا وقيل لا
 ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة في ثبات

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة
 الازمنة وجود جزئية وكونها يكون ذلك ايضا
 الى الوجود الخارجي قد ضبط في الازمنة المتعاقبة
 الغير المتناهية وهي كل يكتفي به الضبط في اليقين
 في الازمنة الغير المتناهية ام لا وقال الامام الزراري
 في المطالب العلية استقر في بعد الاقوال المتتالية
 اربعين سنة متوالية على انه كافية فيه **قوله**
 ولا يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلا هذا
 لا يتم في المبادى العالية كما سمعت وكذا في
 في قوته ولا في الذهن مفصلا ويعلم البنية ضعف
 قوله لكن العقل لا يقدح على اختصاصه بالانهاية له
 مفصلا **قوله** لانه الربانية يكون في الاوقات فيه انه
 لا يخرج منها بل كل واحد من لجة النافعة بار

قوله
 كما قد مر من ان
 عدم التماثل في
 جهة غير متناهية في
 النقطة فلا يتم
 على قدر النقطة
 فذلكم النقطة في
 ركني اذ لا
 انفسه فليس
 اليه بعد فرض ما
 لا يطبق
 الا اذا اذ كانت
 بالذات فظن الا
 لا في تلك النقطة
 كما انما بعض
 من بعض فاما
 فانه يطبق
 انقطاع النقطة
 التي في النقطة
 انما قطعها
 ابن سينا

قوله
 كما قد مر من ان
 عدم التماثل في
 جهة غير متناهية في
 النقطة فلا يتم
 على قدر النقطة
 فذلكم النقطة في
 ركني اذ لا
 انفسه فليس
 اليه بعد فرض ما
 لا يطبق
 الا اذا اذ كانت
 بالذات فظن الا
 لا في تلك النقطة
 كما انما بعض
 من بعض فاما
 فانه يطبق
 انقطاع النقطة
 التي في النقطة
 انما قطعها
 ابن سينا

كل واحد من احاد الجملة الزائفة بمعنى انه لا يوجد
 في الجملة الزائفة واحدا يكون في مقابلة واحد
 في الجملة الناقصة في كل من السواي بين الجملتين
 وامامة يوجد في الجملة الزائفة واحد لا يكون في
 مقابلة واحد في الجملة الناقصة في كل من النقطتين
 لانه التفاوت بينهما ليس الا بواحد وما
 ذكر من الزائفة ربما يكون في الاواسط ليس
 بقادح في شيء من المقدمات المذكورة وبقرينة
 ما بين وقوع كل واحد من احاد الجملة الناقصة
 بازاء كل واحد من جملة التامة اذا كانت الجملة
 موجودة تامة مع الامور الممكنة وان لم يكن بين
 احادها ترتيب والعقل يفرض ذلك انك في
 حق نظر الخلق ولا يحتاج في ذكر العرض الا ملاحظة

ملاحظة احادها معصية بل يمكن في فرض هذا
 ملاحظة بالاطلاق في جهات التطبيق بدل على
 الامور الغير المتناهية الموجهة مع امثالها
 سواء كان بينها ترتيب او لا وقال العاصم في جواب
 على شرح الجواب فيه نظر لانه لا يخفى ان يمنع امكانه
 وقوع كل واحد من احاد الناقصة بازاء واحد من
 احاد التامة ويسند باء ذلك الوقوع
 ان كان في الزهوية فيوقف على وجودها فيه
 معصية وان كان في الخارج فيوقف على الترتيب
 ولا يجد العدم في السند بل لا بد من ان يكون
 جهة وما ذكره الخضم من جواز ان يقع احاد كثيرة
 من احادها بازاء واحد من الاضرب لا يستلزم
 اعتراضا بامكان وقوع كل واحد منها بازاء كل

قوله
 كما قد مر من ان
 عدم التماثل في
 جهة غير متناهية في
 النقطة فلا يتم
 على قدر النقطة
 فذلكم النقطة في
 ركني اذ لا
 انفسه فليس
 اليه بعد فرض ما
 لا يطبق
 الا اذا اذ كانت
 بالذات فظن الا
 لا في تلك النقطة
 كما انما بعض
 من بعض فاما
 فانه يطبق
 انقطاع النقطة
 التي في النقطة
 انما قطعها
 ابن سينا

واحد من الاخرى لانه المثل الجوار العنق الذي
هو الاصل في ذاته غرضه دفع جريان الدليل في
هذه الصوق يمنع بعض مقدماته فهو ما ينبغي
اصلا لا اولا وقوة ولا يكتفي اضافة الوقوع في جوار
الدليل بل انما يتم بانه يثبت الامكان الذاتية فيقال
لو كانت الامور العنق كانت اية ممكنة لا ممكنة وقوة
كل واحد من احدى السلسلتين بانه واحد من
الاخرى ممكنة ذكر في الاخر الدليل والضم في هذه الحالة
ثم لو سلم العارفة فلا يتم الدليل لما استغناء من
انه يكون زيادة الكل على الجزء في الاصل فانه
لخلق اشهر كلامه وفيه انه من الامكان الذاتية
بعد كون السلسلتين موجودتين قريب من الكمال
وايضاً الامكان الذاتية في المطلوب وتعديه

قوله على ان يتم ما ثبت
الامكان الذاتية الذي
فيكون بعد الامكان
كلام صاحب الفيل
وصدق التام في
وفيق في دفع المورد
عليه ان المثل بالامكان
مطلوب في التام
لا الامكان التام
المسا في الوقوع في
الحاصل في الوقوع
منه الامكان التام
بالوقوف على التام
انه ثبت في الامكان
المفهوم في نفسه
تقدير وجوده في
ترتيب هذا في التام
ايضا على ذلك التام
فدفع ظهوره في
فرضه واقعا في
بجواز كون الزيادة في
هذا في كلامه وطلانه
لا يثبت على التام
او في الحق في
في التام في
انواعه على التام
فيها في التام

تسليمه لا يتم شيء وان تعلم انه لا يتم على التام بل
او زناه تدبر وقوة لا الزيادة لانه كذا يتم
ذكرناه **قوله** ولا في الاوسط لانه لا تساق الا في
انه تساق الاطرافها عبارة عن التقدم والاضطرار
الذي انبثق بين على الاطراف فلو طرأ فيكون الزيادة
في الاوسط كما ذكر في الجملة ايضا المترتبة لم يكن
المذكور مانعا عنه تامل في نفسه ما فيه **قوله** وكلام
يكمل غير المترتبة تساق الى قد سمعت ما فيه فاعلم
قوله ثم اقول في هذا الكلام المذكور في كونه شري
الجزء للحق الشريف فذكر مع زيادة فانه
وضعه وجود هذا الكل مستند بانه لا وجود الا
للاطراف غير المترتبة تامل من عدم التام والتدبر
في الكلام وقد سمعت انه مراتب الاعداد كلها ليست

قوله على ان يتم ما ثبت
الامكان الذاتية الذي
فيكون بعد الامكان
كلام صاحب الفيل
وصدق التام في
وفيق في دفع المورد
عليه ان المثل بالامكان
مطلوب في التام
لا الامكان التام
المسا في الوقوع في
الحاصل في الوقوع
منه الامكان التام
بالوقوف على التام
انه ثبت في الامكان
المفهوم في نفسه
تقدير وجوده في
ترتيب هذا في التام
ايضا على ذلك التام
فدفع ظهوره في
فرضه واقعا في
بجواز كون الزيادة في
هذا في كلامه وطلانه
لا يثبت على التام
او في الحق في
في التام في
انواعه على التام
فيها في التام

ففينة ما فيه **قوله** الوجه الثاني من الاعتراض اي من
 وجه الاعتراض حيث قال واعترض عليه وجهين
 الاول انه البرهان **قوله** اننا لا نسلم ان الثانية
 ان لم ينطبق هذه العبارة السابقة في تقرير
 البرهان ليست مانعها بل هي ان اظام يكن
 بارزاً كل من الاولى واحد من الثانية فقد
 وجد في الاولى جزء لا يوجد بارزاً في جزء من
 الثانية فنقطع فالاولى ان يقول لان ذكر
 مستند اياه عدم الكون المذكور يجوز ان يكون
 لا يوجد جزء في الاولى لا يوجد بارزاً جزء
 من الثانية بل لجزء ناعم توهم مقابلة
 اجزاءها باجزاءها **قوله** اولى تلك العبارات هي
 لا فرق معتد به بين هذه العبارات وبين ما

ما ذكره اولاً فلا وجه لتغيره الى تلك العبارة
 بل نقول لئلا يبين ما ذكره اولاً وبين العبارة
 الاولى من هاتين العبارتين ايضاً كذكرهما
 لا يخفى على المتأمل المنصف فخط هذا التناقض
 بغيره في المنوع التي اورد هاهنا هذا المقام
 تأمل تدبر **قوله** ولا يلزم من عدم قبولها في هذا المقام
 بالمال هو المنع الذي اورد اولاً فلا يخفى تغير
 العبارة ففما وهذا على تأمل **قوله** وانت
 خبير بما يشتمل من هذه النوع الاربعة وهي ما اورد
 على اصل الدليل المذكور اولاً وما اورد على عبارته
 التي يتبين عن الاصل اليها من المنوع الثلاثة يعني
 انه لا يرد عليه شيء منها فلا وجه للعدول عنه وتغيره
 وان لم اذكره في بيانه لا يرد عليه كيف ولولاه

عليه لول عا ان شيئا من هذه النسخ لا يتوجه
 شي من التبريرات الثلثة لان التطبيق المذكور في كل
 منها ولو كان ببيان المراد نافع الحكم كذا في
 كل منها **قوله** فقد مر الكلام عليه فقد عرفت مباد
 عا ان لا يثبت لا يرام في هذا المقام **قوله** وقد مر
 المنوع اي النقوض والمناقض المذكورة في وجه
 الاعتراض ويكون كذا في بعض ما ذكر في الوجه الثاني من النسخ
 الاربعة المذكورة وقد نقل عنه في الحاشية ان قال المتن
 هو الوجه الطوس **قوله** وقس على العلوية لغير الشا
 اعلم ان ترتيب الامور لغير الشا هيبة اذا كان لغيرها
 الصاعدة كان النسب من جانب العلم واذا كان لغيرها
 النازلة كان من جانب المعلوم فلهذا ان كان
 المعلوم مأخوذا او لا يطلبه عا وهكذا فان

انتفاء الالزام في بعض
 النسخ

قوله وهذا هو الحق
 واقوالا يورد عليه ان كان
 على ما لم يعلم بعد وقد
 اورد في نسخة اخرى
 في نسخة

فالتس من جانب العلم واذا كانت الفقه مأخوذة
 او لا يطلب ما معلوم وهكذا في من جانب العلم
 ومنهم من يذهبون عكس ذلك وانه ليس بشي كمالا يخفى
 على من يتقن في كلامهم اذا تقرر ان مقتضى برهان
 التطبيق يجمع وجه تبيين جارية العقل السليمة
 في غير الغزابة وقد سبق انه جارية الامور الموصولة لغير
 المشاهدة المسترتبة وضعا ابضا وهو من البرهان
 واقربا في كل ما لا يتناهي به **قوله** وفيه نظر
 لانه لا يتم على تقدير عدم الشا هيبة ان تقوم
 اذا توجه الى واحد من الامور لغير الشا هيبة على
 التفضيل كوز ما ذكر من كونه لكل وجه متناهية
 من اعمه خافية عن كونه في السلسلة لغير
 المتناهية ولا يرام ان يكون لغير الشا هيبة عا وما

وله وجهان الاول ان
 معلوم لما ذكرنا من وجوده
 فلا يثبت على الوجه المذكور
 ولا يعلم حاله والابضا
 هو المتكلمين في بعض النسخ

والسلسلة

اذا توجه الى مجموع الامور الغير المتناهية اجمالا
 يجرى ما ذكر في الاستدلال فاذكره من غير علم العرف
 بين الاعتبار تام **قوله** فلهذا لم يعم السائر
 يعني لما كان هذا البرهان تاما لما مر من بعض
 المتأخرين هذا البرهان الكلام فورد عليه انه
 ترك هذا الدليل وعكس برهانه الضايف ونقل
 عنه في النهاية انه قال ان الزعم السائر قد **سره**
 في كونه شرع الجريد افرى كلامه ولا بد من الرجوع
 الى الحق فيظهر حقيقة **قوله** في حقيقة هذا المعنى
قوله اقول ويكنى بغير البرهان بوجه آخر هذا مرتب
 جدا في البرهان المذكور ولا واثقا وبينة بزيادة
 اعتبارها وما يرد على احد ما يرد على الاخر في
قوله وهذا البرهان يجرى في سلسلة المعلومات

لكنه لا يجرى في بعض ما يدعى تناهية كالعدد واللاهوت
 المترتبة وضعا اللهم الا انه يتغير فيها التقدم
 والتأخر وضعا وهما متضابان وينبغي ان يعلم
 ان البرهان يجرى في الغير المتناهية المترتبة المتعاقبة
 ايضا كما كان الاول والاخر فانه كل واحد واحد
 منها معلوم لما قبله ومتأخر عنه وكان العلة
 والمعلول متضابا كذلك التقدم والتأخر
 وكذا يجرى في الامور الغير المتناهية الموجودة
 مع المترتبة باعتبار رتبة حدوثها كالغوسق النطوة
 البشرية على ايمانهم فهذا البرهان متوقف على ابي
 لكن **قوله** وان جبري ما من مراتب الاعداد المتناهية
 موجودة منفصلة في الملاذيل وموجودة في نفس الامر
 فيجوز هذا البرهان فيها ايضا فالنقص على كل واحد من

تدبر قول البرهان الركني هذا البرهان ايضا مقتضى لا
المذكور فلا يقتضي وهذا البرهان في غاية الضعف كما
سينظر قول فانه هذا الحكم من قبيل ما وقع في
توضيح المنع كونه ليس على ما ينبغي كما سيعلم قول
واجب عنه بانه ليس من هذا القبيل وهذا الجواب
كلام على ما يؤيد السند ويوضح في غير كثير من نفع وانا
قلنا حسب الظاهر في آخر الجواب ما يشترطه انما ان
المنع في قولنا ان هذا البرهان حكى في هذا الموضع
كونه كذلك لا يكون حجة على الغير قولنا ليس من قبيل ما
فيه فبما فيه هذا آخر الكلام في آخر العقيدة ونكلم
في الخاتمة ان شاء الله قولنا قالوا انكم لا ترون
به لوانه قال بعض المحققين في هذا المطلب لا بد من ذكر
البرهان كونه من قبيل وقوع الطرف المرحوب في نظر الشيء

٦٩
ذات الممكن لم يكن ممكنا ما فرضناه ممكنا ولو كان
وقوعه نظرا الى انما كان رجاءه الطرف المرحوب
على الطرف الرابع نظر الى انه اذا لا يتصور الوقوع
بدونه الرجاء كونه لا يجوز لنا في مقتضى ذلك الممكن
وهو رجاء الطرف الرابع وهو المصباح في هذا النام
اذا كان مقتضاها ذلك رجاءه الطرف الرابع على
سبيل الوجوب اما اذا كان مقتضاؤه له على سبيل
الرجاء ايضا فلا لانه لا يضمن لا يسلم انه ما ينافي ما
يقتضي ذلك الممكن ولو لم يمتنع مقتضى النظر اليه فانه
اصل النزاع انما هو في جواز اقتضاء الممكن او لا
احد الطرفين مع عدم امتناع الاخر فيقول الخصم
لم لا يجوز ان يكون مقتضاؤه كونه لا يمتنع على سبيل الاول
وهكذا الى حيث ينقطع الاعتبار وجواز رجاءه الطرف

في معنى من تلك المراتب نظر الى انه الممكن لا ينافي اقتضا
 ذاته رجاء الطول والآخر لا الطول والرجح في كل
 مرتبة من تلك المراتب راجح بمرتبة الى الممكن لا واجب فلهذا
 جواز الطول والرجح جواز امرهما فاقض عن عدم
 هذا السؤال المذكور في حاشية الحق المسمى بـ **قوله** **قوله**
 التجريد وجوبه الكلام في اللاحية لانه لا يمكن نظرا
 الى ذاته فلهذا يكون عدمه لا واجب ولا وجوبه لا
 في معنى هذه اللاحية وفيه قد وقع الممكن نظرا
 الى ذاته من غير احتياج الى غيره ولما ان الممكن لا يمتنع
 في ذاته حصول اللاحية لاحد طرفيه من غير فلا يمتنع
 عرض لان الممكن مع هذا الحق لا يمتنع وجوبه في كل
 الى غيره وبذلك يتم الاستدلال بوجوبه وجود الصانع
 المستحلام اذ على تقدير كونهما يوجب الطول والآخر

الا في دلالة على توفيق اللاحية على انشاء تلك العدة
 تأمل لابلية حرمها الاول لانها لم تكن الحق
 الطول المقابل له من هذه العدة ضمنية غير مذكورة
 في الاستدلال صريحا كونه يوجب من اقلها عدها
 بوجه الطول الاخر تامل وانما قطعنا ان الشيء
 الواحد لا يكون فيكون قائما وقاعدا او متحركا وساكن
 لاضفاء في تلك الامور ليست متناقضة بل متضا
 او متقابلة بالعدم ولكن وما اعتبر القوم
 في شرائط الناقض هو شرط في كونه حكمه لا امر
 بامره على الوجه الذي لا يمتنع والاول ترك هذا الكلام
 والاقصاء على الوجه الذي لا يمتنع
 ولا يخفى ما في هذا الوجه قاله فيما نقلناه القوم جعلوا
 وجوب الاضافة في شرائط الناقض فاذا انقضت

في معنى من تلك المراتب نظر الى انه الممكن لا ينافي اقتضا
 ذاته رجاء الطول والآخر لا الطول والرجح في كل
 مرتبة من تلك المراتب راجح بمرتبة الى الممكن لا واجب فلهذا
 جواز الطول والرجح جواز امرهما فاقض عن عدم
 هذا السؤال المذكور في حاشية الحق المسمى بـ **قوله** **قوله**
 التجريد وجوبه الكلام في اللاحية لانه لا يمكن نظرا
 الى ذاته فلهذا يكون عدمه لا واجب ولا وجوبه لا
 في معنى هذه اللاحية وفيه قد وقع الممكن نظرا
 الى ذاته من غير احتياج الى غيره ولما ان الممكن لا يمتنع
 في ذاته حصول اللاحية لاحد طرفيه من غير فلا يمتنع
 عرض لان الممكن مع هذا الحق لا يمتنع وجوبه في كل
 الى غيره وبذلك يتم الاستدلال بوجوبه وجود الصانع
 المستحلام اذ على تقدير كونهما يوجب الطول والآخر

في معنى من تلك المراتب نظر الى انه الممكن لا ينافي اقتضا
 ذاته رجاء الطول والآخر لا الطول والرجح في كل
 مرتبة من تلك المراتب راجح بمرتبة الى الممكن لا واجب فلهذا
 جواز الطول والرجح جواز امرهما فاقض عن عدم
 هذا السؤال المذكور في حاشية الحق المسمى بـ **قوله** **قوله**
 التجريد وجوبه الكلام في اللاحية لانه لا يمكن نظرا
 الى ذاته فلهذا يكون عدمه لا واجب ولا وجوبه لا
 في معنى هذه اللاحية وفيه قد وقع الممكن نظرا
 الى ذاته من غير احتياج الى غيره ولما ان الممكن لا يمتنع
 في ذاته حصول اللاحية لاحد طرفيه من غير فلا يمتنع
 عرض لان الممكن مع هذا الحق لا يمتنع وجوبه في كل
 الى غيره وبذلك يتم الاستدلال بوجوبه وجود الصانع
 المستحلام اذ على تقدير كونهما يوجب الطول والآخر

فان مقتضى قولهم ما يجب له الوجود ومن غير الصفات
لا يخفى انه يكون هو وجوده مستلزما للوجود وذلك
لانه في الواسطة في لزوم انتهى كلامه اذ يلزم
من امكان الوجود امكان العلة اذ عدم المعلول الاول
مكروه ههنا سواء واهل عدم المعلول الاول
معلوم لعدم العلة الاولى والمستلزم للمحتمل وهذا
اشترائه احتماله اللازم مستلزم احتماله المزوم
فيكون انه يكون عدم المعلول الاول كالا والواجب
انه للزوم في محال مط وعدم المعلول الاول
في غير هذا انى ههنا كلام وفاد ذكر وهو ان كان
المزوم بذوة امكان اللازم مستلزم امكان وجود
المزوم بدو اللازم وهو معنى الدائرة بينهما
واللكن ان امكان المزوم انما هو بالقياس الى ذاته

وهو مستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات
المزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته ولا يتحقق انه
هذا قوله بالامكان بالغير فانه ذكر انه كعمل الغير بحيث
يستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما في فيه امكان
بالقياس الى الغير لا امكان في ذاته بسبب الغير وشأنه
ما بين ما كذا ذكر في المس في حاشية شرح البحر تيد حفظ
فانه جدير فانه ما ينقض ما نفا عنه فلو
تغير وجوده هو المعلول الاول ههنا لم يكن له
مستقلا بالذات كترتيب الدار وذلك في جوارحه يكون
المعلول الاول في قبيل اثني ولا بد لغيره من دليل
واجب عنه بانه علة لعدم علة الوجود وهو من
علاوة المعلول دائر على علة وجوده وعلاوة هو
كانه ذلك غير بعيد لانه لا يمكن ان يكون وجوده في علة

لم كذا في وجود ولا عدم كانت ذاته من حيث
هي غير متعلقة في شيء من احوال كذا في ذاته الامر
مطوارة بين فطرته احيا في كذا في مطلق
العقل ليس فرع التساوي وقوله اذ على تقدير
الاولوية يوجد لربها الوجود في غير احيا في ال
علازم وود بان مفيد الوجود الى جهة والموت
فيه ليس هو الوجود لانه لا يكون موجودا لان
الاجاد فرع على الوجود لا الى جهة بشرط الوجود
للممكنات ولذا قالوا ان وجود الواجب عينه ولا
كان الوجود صفة متعلقة الى غيرهما فلهذا هو
العقل كافي بوجود تقدم الموت بالوجود
وما يكون ذاته مؤثرا له بشرط انشاء امر متعلق
واجب لذاته هذا كذا ولا بد ان لا يستند الواجب

الواجب لذاته الى امر لا يستند اليه ذاته ولا شك ان
عدم متعلق لذاته لا يستند اليه اعلم ان المراد بال
هنا ليس معنى المستند بل مطلق ما يتوقف عليه
وجودها وعلما وان الشرا ما فيه من التفصيل
وهو الفرق بينه وبينه في ذاته وفيه وبينه
الماضي وما يليه في ان تعلق المانع من
علمه ما يستند اليه لا ما يستند اليه كما في
وتطابقها في طائفة مشهورة فيما بينهم
ذكر صاحب التوقيف وهو كل ما كان منقسم
الى شخصين من جنس معلوم فلو جاز ان كل نوع
كان في حيث اذا فرغ من فدا عنه اي فرد كان
يكفي في تصف ذلك النوع بذلك النوع في وجوده
النوع فيه مطلقا على انه حقيقة ومرتبة على انه

صفة فانه كيانه يكون اعتبارا بالوجود في الخارج
 لتلازم الشئ في الامور الموجودة المرتبة معاك لتدبر
 وطبقا والبقاء والوصفية والزموم والعيوب
 الوجودية وتكون كذا في الامكانات مثل كونها موجودة
 كانه يمكنه وينتقل الكلام الى مكانه فيكون الشئ
 في الامور المرتبة الوجودية معا وهو عند كل امر
 ولا شك ان كلامه عند الامور ليس قياسا بالخصا
 ينقطع بانقطاع اعتبار سوا كانه من جانب
 العلل او من جانب العلويات فلو تم ما ذكره له
 على ان الشئ في تلك الامور متساو كان موجودا
 في الخارج او لا بطول قوله وفيه ما لا يخفى في
 الى ما ذكرناه على ما في تحقيق الطريق الثاني
 الثالث من المسائل اول قدرته ما فيه فذكره

فهو واجب في ذاته لانه كيف يكون واجبا عندهم
 مع افتقار الى امر لا يستند اليه وانه ينافي الوجود
 الذاتية بالاعتقاد فيحتاج كانه خبر عما فيه
 مما سبق ان الامور الاعتبارية مطلوبة لكونها شرطا
 الوجود وهو امر على الحقيقة ليس يصح لانه الوجود
 الممكنة كلها متوقفة على الامكان والاعتقاد والتقدير
 والوجود السابق وكلامه الامور الاعتبارية وقد
 صرح به وما قبله من ان عدم الكان كاش عن عدم
 وجوده في ذاته لانه لا يخلو فانه بديهته العقل
 لا يجوز ان يكون العدم مؤثرا في الوجود ويجوز ان يكون
 عليه التأثير في ما يجوز توقفه على امر وجوده فلهذا
 يجوز ان يكون مدخله الشئ في وجوده في ذاته
 جوه فوط كالفعل والمزج والمادة والصورة

قوله انت خير ما فيه
 على سبيل الامور والاعتقاد
 حكمه وكونه في مرتبة
 واجبا بالاعتقاد والاعتقاد
 اليه من سبيل في الحقيقة
 الطريق الثاني والثالث
 في المسائل الاول قدرته
 عرفته ما فيه فذكره
 خبر ما فيه فذكره
 ابن بلال

راجحاً كما كونه مرجحاً هذا المتناع انما هو شرط
 الوصف لانه انما يكون كذلك لو كان وصفه بوجوبية
 في زمانه تحققاً ضرورية والوجوب بشرط الوصف
 والمذكور في الحقيقة انما هو الدالة فليس ايضه
 مع هذا مبني على ان الحكماء في كل ما هو مشترك بينهم
 العقل الاول في الحكماء ليس في صور اقوال
 قلت بعد اثبات ان لا يكون الجزاء في نفس اوليه
 لانه احتياجه الى ما يعطيه الوجود ضروري
 هذا كما لو لم يكن في حاشية شرح البرهان
 انه مقتضى التساوي هو الاحتياج الى من في علم
 لا يجوز ان يكون ذلك المنع عدمه سبب الطريق
 فانه مستلزم في نفسه بوجوب الضرورة في الاحتياج
 الى غيره في الوجود لا بد له من مؤثر ولهذا الحكم بانه

في زمانه تحققاً ضرورية
 اقوله بوجوبية
 لا الذات فالاحتياج
 في زمانه تحققاً ضرورية
 المستلزم لانه في زمانه
 العاقل له هو الوصف
 وان كان في نفسه اذا كان
 اذا لا يكون له في زمانه
 مستلزم الى الذات وهو
 عين المذكور في الحقيقة
 فان قولنا في الحقيقة
 بانه واجب بوجوب
 وقولنا في الحقيقة
 بانه واجب بوجوب
 وهذا ينبغي ان يكون
 عند الخلق العرفي قد روي
 كما ينبغي ان يكون
 بوجوبية
 في زمانه تحققاً ضرورية
 اقوله بوجوبية
 لا الذات فالاحتياج
 في زمانه تحققاً ضرورية
 المستلزم لانه في زمانه
 العاقل له هو الوصف
 وان كان في نفسه اذا كان
 اذا لا يكون له في زمانه
 مستلزم الى الذات وهو
 عين المذكور في الحقيقة
 فان قولنا في الحقيقة
 بانه واجب بوجوب
 وقولنا في الحقيقة
 بانه واجب بوجوب
 وهذا ينبغي ان يكون
 عند الخلق العرفي قد روي
 كما ينبغي ان يكون

بانه العلة العاقلية ضرورية في كل معلول بكل ما غيرها
 من العلل وانما غير العلة العاقلية لا يكون علة تامة
 امكانه فانه على تقدير الاولوية بهذا الدور ايضه
 بانه يقال ان ثبت احتياجه الى الغير ثبت مؤثر
 موجود يحكم بسبب المقدمة فانه بديهية العقل انما يحكم
 بذلك في التساوي الطرفين دون وجود اولي قل
 لانه يقول لا يجوز ان يكون على تقدير الاولوية فم
 لا يجوز على تقدير التساوي ولا بد ان يكون بيان
 انتهى كلامه واعلم ان الاولوية الذاتية لو كانت
 كافية في وقوع الحكم لم يكن اثبات الواجب لانه
 استواء بطانها وكذا اذا لم يكن كافية فيه لكون
 جاز ان يكون الامر الخارج عن ذلك الحكم لكون
 يتوقف عليه وقوع الطريق الرابع عليه عدم سبب

الطريق المروج وذكر لا نفاذ في معنى الطريق
هو الوجود فيجوز ان يعجز الحكم من غير حاجة الى مؤثر
فيكون الامر المذكور وكذا الحال في صورة التاثير ان
ثبت ان هذه العلة ضرورية في كل معلول وان
الحكمة لا يمكن ان يوجد بعد ومثبت الواجب سواء
تحقق الاولونه ولم يكن كافي في الوقوع او لم
يتحقق اصلا فموقوف بنبوت الواجب على تحقق
تساوي الحكم وعدم ما ذكرنا ضعف كلام المصنف
من وجوه فغير لا يلزم من كماله وجود في وقت
وعدمه في وقت آخر وايضا هذا الدليل لا يجزى في
العلق الآتية بالنسبة الى معلولاتها فثبت الدور
الحكمة كذا ذكر المصنف في كتابه شرح التكميل
مناف لما قرره من ان العلة الناقصة قد يكون بسيطة

بسيطة وكذا اننا فيه قوله لعلة الامكان والغير
والاجتماع والقول بالامكان والاجتماع وما
يساوها ما اولاهم في غرضنا عند الطلب
سيما في بعض منها وذكر بعض تعريف العلة عليها
الامر لانه يتكلف ويقال المعلوم ما تحقق
هو وجوب الواجب به التكلف بعيد بل خلاف
الواقع ومصادم لما قرره لنا في
في ومصادم القول بزيادة الوجود مطلقا في
او خارجيا والصفة السابقة على الوجود
كلها من الامكان والاجتماع وغيرهما وايضا
يصادم القول بانصاف الوجود بالصورة في الخارج
مع تقدم الصورة عليها في الوجود في الخارج وان ارد
في تفسير الكلام فان كان ما ذكره المصنف في كتابه

شرح التجريد وله مزيد توضيح بما يغفل عليه في تعليلنا
 وعلما ان التسلسل في مادة الشيء ذكرها انا
 هو في الوجوبات او في الوجودات او فيهما معا وكذا
 المكان في سائر الصفات السابقة على الوجودات
 الشيء الواحد لا يكون له الوجود واحد لو سلم
 هذا في الوجود الخارجي فظا المكان في الوجود
 ليست كذلك واعلم ان لم يرد في الوجود الواحد
 وغيره يعني انه لم يرد في واحد على الاستلزام ولم يردوا
 التقدم فلا يكون ما ذكره المتأخرون من التقدم
 كما عند الحكماء تنكح عن القدماء كما انه ليس
 بتام عقلا لا بالذيل ولا بالبدئية هذا
 اخبرنا قضاة الرضا في شرحه
 اثبات الواجب
 تم

